إستراتيجية الإعتماد على الذات كخيار بديل للإقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين

اعداد

الباحث / مصطفى محمد فتحى شعبان عنان

دكتوراه بقسم القانون الدولى العام

تحت اشراف

أ.د/ عبد الله الهوارى

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام

مقدمة:

باتت الآثار الاقتصادية للمنظمات الدولية على الدول النامية متعددة وخطيرة، وأصبحت حقيقة واقعة وملموسة في حياة الأفراد والحكومات في البلاد النامية، فهذه المنظمات ومن ورائها الدول الصناعية الكبرى تستغل الضعف الاقتصادي للدول النامية لتدخل من خلاله في حياة الشعوب النامية المختلفة، وتضع الشروط القاسية من أجل الحصول على القروض والمساعدات التي تحتاجها البلاد النامية، والتي تحقق المصالح العظمى للدول الصناعية الكبرى.

والجدير بالذكر تطابق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين إلا أن صندوق النقد الدولي يكون في الأجل القصير والمتوسط، بينما تكون وصفة البنك الدولي في الأجل الطويل، ولا شك أن تطبيقهما على الدول النامية يولد متاعب كثيرة، فقد أدت الوصفتان الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وبذلك تضخمت الديون، ولم تتحقق التنمية المطلوبة، فزاد الفقر وانتشرت البطالة، وزاد عدد المرضى، وعم الجهل في أوساط الناس. وقد أوضح التقرير الصادر عام ١٩٨٩ عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد)، وجود انهيار مالي بالدول النامية المثقلة بالديون المطبقة لبرامج التكييف والتصحيح وهذا ما وقع ويقع فعلاً في الدول النامية. وقد بدت الآثار الاقتصادية التي خلفتها صندوق النقد والبنك الدوليين في الشئون الاقتصادية للدول النامية.

ونتاجاً لذلك، يمكننا عرض التجربة الصرية مع صندوق النقد والبنك الدوليين، ومقومات استراتيجية الاعتماد على الذات كبديل للاقراض وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: التجربة المصرية والدول الأخرى مع شرطية صندوق النقد والبنك الدوليين

في عام ١٩٤٥، شاركت مصر في تأسيس صندوق النقد الدولي، وذلك بما يعادل حصة مالية تبلغ ٤٥ مليون دولار وقت التأسيس، وقد قامت مصر برفع حصتها أكثر من مرة تمشياً مع الزيادات العامة للنظام الدوري للزيادات المقررة بالصندوق في حصص الأعضاء، وهنا استخدمت مصر موارد الصندوق لتمويل عجز المدفوعات. وقد تم توقيع أول اتفاقية للتثبيت مع الصندوق من قبل الجانب المصري في مايو عام ١٩٦٢، وذلك بعد انخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي وتدهور محصول القطن عام ١٩٦١، وتأسيساً على هذا الاتفاق حصلت مصر على تسهيلات قدرها ٢٠ مليون جنية استرليني مقدمه من الصندوق، وترتب على ذلك تخفيض الجنيه المصري من ٢,٢٤ دولار الى ٢,٣٠ دولار للجنية بعدل التزام الحكومة المصرية بذلك أمام الصندوق، وتضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية واتباع سياسة تقشفية فضلاً عن توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج.

وفي منتصف االتسعينيات، بدأت المرحلة الحاسمة في العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولي في مايو عام ١٩٧٤، وبالتزامن مع بدء تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الاقتصاد المصري بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وهذه العميلة التكيفية تم رصدها من خلال خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولي، ويمكن تلخيص ما سعى اليه صندوق النقد الدولي من خلال تحليل وقراءة خطابات النوايا (١٩٧٦-١٩٧٨) في الآليات التالية: الاهتمام بالزراعة عنالصناعة، الاهتمام بالقطاع الخاص عن العام، فتح الأسواق للأجنبي عن الوطني، تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الانتاجية، تغليب قوى السوق على التخطيط.

تمثل بدء تدشين سياسة "الباب المفتوح" هي البداية الحقيقية لعملية التكيف مع صندوق النقد للاقتصاد المصري وتحديداً في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥. وفي الفترة ١٩٧٦ الى ١٩٨٧ توالت الاتفاقيات التي شهدتها مصر بينها وبين صندوق النقد الدولي في الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٧، وشهدت أيضاً في هذه الفترة تغلغل صندوق النقد الدولي من خلال ثلاثة قنوات رئيسية تتمثل في: علاج العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاقراض، وضمان تدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية، بعد تفاقم متأخرات القروض والفوائد تتضح أهمية التدخل لاعادة جدولة الديون.

وفي هذا السياق، بدأ تطبيق بعض الاجراءات الاقتصادية من قبل الحكومة المصرية منذ عام ١٩٨٤، والتي من شأنها أن تظهر التزام مصر بالاصلاح، فضلاً عن ابداء رغبتها في تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي ومن ثم بدأ حوار رسمي معه، ولعل أهم هذه الاجراءات هو رفع أسعار البنزين والكهرباء، وتعدد أنواع انتاج الخبز وتفاوت أسعاره حفاظاً على الدعم ومنع رفع السعر الحقيقي، رفع أسعار وسائل النقل. وعلاوة على ذلك، في يناير ١٩٧٥ تم اتخاذ مجموعة من القرارات النقدية والاستيرادية من قبل الحكومة المصرية، والتي من شأنها ترشيد السياسات الاقتصادية القائمة، مما أدى الى احتدام المواجهة الاجتماعية بين تجار العملة والمستوردين من ناحية وتجار العملة والحكومة من ناحية أخرى، فضلاً عن مقاومة القطاع الخاص، وظهر السخط من من جانب قطاعات كبيرة من الشعب، فاضطرت الحكومة الى التراجع عن تلك القرارات، وهو ما كشف من ناحية أخرى عن عدم قدرة الحكومة المصرية على اتخاذ اجراءات فعالة لترشيد السياسة الاقتصادية القائمة، وبذلك فان الاتفاقيات السابقة قد باءت بالفشل وذلك للأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقامت الحكومة المصرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام ١٩٩١ بهدف تحقيق الاصلاح الاقتصادي وارجاع التوازن بين جانبي العرض والطلب، ويتكون هذا الاتفاق من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى في عام ١٩٩١، والثانية في عام ١٩٩٣، والثالثة في عام ١٩٩٦، ثم اعادت توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦.

المطلب الأول

ثورة يناير والمفاوضات المصرية مع صندوق النقد الدولي

لم تكن ثورة يناير بالطبع السبب المباشر في تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي المصري في ٢٠١١-٢٠١٢، بل أسهمت عوامل عدة في تراجع النمو، حيث تبين مع محك الثوة أن هيكل الاقتصاد المصري لم يكن نموه نمواً حقيقياً، حيث ظل الدخل العام ريعي في مجمله، من دخل الضرائب لقناة السويس للسياحة، بينما يتراجع الدخل الانتاجي لذيل قائمة الدخل العام المصري. وقد صاحب ثورة يناير العديد من مظاهر الضعف الاقتصادي المتمثلة فيما يلي:

- تداعيات الثورة من ارتباك وعدم استقرار سياسي واقتصادي لشهور، ومنها حالة الانفلات الأمني وما أدت اليه من توقف عدد من المنشآت الصناعية والاقتصادية أو ارتباك حركة عملها، وتراجع معدلات الاستثمار وتراجع دخل السياحة كأحد أهم مصادر الدخل العام المصري.
- ارتعاش يد صانع القرار الاقتصادي المصري بعد الثورة وخلال عاميها الأولين تحديداً لزيادة حساسيته لاتجاهات الرأي العام الذي غلبت عليه الاستقطابية الحادة بين مؤيد ومعارض للقرار الواحد.
- ما تبع الثورة من زيادة في النفقات العامة لحفظ الأمن ومحاولة ارضاء الرأي العام بزيادة الانفاق على الدعم والانفاق على الاجراءات والاستحقاقات السياسية عقب الثورة وعبر عاميها الأولين: التعديلات الدستورية، ثم الانتخابات البرلمانية والرئاسية ثم الاستفتاءات على الدستور.

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة قد كان من الممكن التخلي عن فكرة الاقتراض من الصندوق أو غيره، من خلال اصلاح السياسة الاقتصادية، ومما أزاد من تعقيد الأمور هو وقوف أطراف دولية واقليمية عدة في مواجهة الثورة، كدول الخليج التي تخوفت من تصدير الثورة لها والولايات المتحدة الأمريكية التي مانت تنتظر اختبار الثورة وأنظمتها المتلاحقة هل تدعم المصالح الأمريكية حتى تدعم هي الأخرى الثورة سواء في التفاوض مع الصندوق والبنك الدوليين أو في دفعات المنح والمعونة الأمريكية لمصر.

وفي عام ٢٠١٦، اكتنفت مفاوضات مصر مع الصندوق هذه المرة غموضاً متزايداً، حيث تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات باعتبارها "اصلاح وطني جرئ" لترتيب أوضاع الاقتصاد المصري ومن ذلك طرح شركات قطاع عام للبيع في البورصة المصرية، والحديث عن تخفيض عدد الموظفين بالدولة، واجراءات تقشف اقتصادي، وقانون جديد للاستثمار، ورفع الدعم، وتحرير سعر الصرف (تعويم الجنية) والول بأنه جاء كضرورة اثر تلاعب قلة احتكرت التجارة في العملة وضاربت فيها. وفي هذا الشأن انقسم الكتاب الى مؤيد ومعارض، ويمكن سياق هذه الحجج المؤيدة والمعارضة للقرض المصري فيما يلي:

أولاً: الحجج المؤيدة للقرض:

يسوق مؤيدو القرض وما نتج عنه من سياسات كتحرير سعر الصرف (تعويم الجنية) عدداً من الاقتصاديين الليبراليين التوجه، حيث يؤكد بعض الخبراء بالصندوق أنه لا داعي للهلع، فقد سبق واتخذ الرئيس مبارك مثل هذه الخطوات في مطلع التسعينيات وكانت مصر على شفا الافلاس، ثم تم تدارك الأمر وتعافى الاقتصاد بعدها نسبياً، وأن للقرض العديد من النتائج الايجابية للاقتصاد المصري وهذه الايجابيات هي أن هناك استثمارات عربية جاهزة للضخ بالسوق المصري عقب توقيع اتفاقية الصندوق. لكنه في المقابل دعا الحكومة الى الشفافية والمصارحة من خلال عمل برامج توضح فيها كيف ستتم الاستفادة من أموال قروض صندوق النقد الدولي في المشروعات التي سيتم انشاؤها.

وفيما يتعلق بأحد أعضاء المجلس التنفيذي بصندوق النقد الدولي، فأكد أن قرض صندوق النقد الدولي يظهر دعم مؤسسات التمويل الدولية لمصر، وأنه على الأصوات التي تهاجم قرض مصر من صندوق النقد الدولي بتقديم البديل والحلول الأخرى ومن وجهة نظرهم بدلاً من الاكتفاء بالنقد.

وعلاوة على ذلك، يتسائل بعض المؤيدين عن الاعتراض على الاقتراض من صندوق النقد الدولي الآن وقد تم اللجوء اليه مرتين في نفس التوقيت الأولى من قبل المجلس العسكري في ٢٠١١ والثانية من قبل الرئيس المصري محمد مرسي آنذاك في ٢٠١٢، وفي ظل الحالة الراهنة للاقتصاد المصري الهش إن لم يتم استكمال مشوار الاصلاح الاقتصادي على نهج صندوق النقد الدولي سيتم حدوث التوترات السياسية التي تؤثر على البلاد خاصة في ظل سياق اقليمي مضطرب.

ثانياً: الحجج المعارضة للقرض:

ينادي معارضو الاقتراض من صندوق النقد الدولي بضرورة عدم غياب الرؤية والاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، والتي من شأنها حساب التبعات السياسية والاجتماعية لهذه الخطوة، وما يعقبها من نتائج رفع الدعم واثقال كاهل الطبقات الدنيا من المجتمع، وهو ما من شأنه انزلاق البلاد لحالة من التوترات السياسية والاجتماعية قد تصل الى حد الفوضى وهو ما خشيت منه الحكومات المصرية المتعاقبة منذ نهايات الثمانينيات ومطلع التسعينيات، عندما لجأت لاصلاحات هيكلية والخصخصة بعد تفاقم أزمة الديون عليها، ولكنها لم تجرؤ على الرفع التام للدعم الحكومي على السلع الغذائية والخدمات والطاقة.

وفي هذا الشأن، يشير أحد خبراء الاقتصاد بالأمم المتحدة أن خبراء الصندوق وقرضه لن يقدموا اي قيمة مضافة لمصر ومن ثم فهي في غنى عنهم تماماً، ولا تحتاج الى استجداء أي دولة للحصول على قرض لتمويل الموازنة. ويصبح الاحتياج الرئيسي لمصر هو توافر الرؤية الوطنية القوية التي

تهدف الى التطهير الجاد لمواقع الفساد وحماية أصول الدولة ومواردها من الهدر للمال العام وسوء الادارة.

كما أن سياسات صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي ما هي إلا أداة للسياسات الأمريكية للضغط سياسياً على الحكومات لتحقيق مصالحها في المنطقة، فضلاً عن كونها ضماناً لها لسداد تلك الحكومات لديونها وخدمة هذه الديون، وذلك بما تمتلكه الولايات المتحدة من الحصة الاكبر في الصندوق.

بالاضافة الى ذلك، السياسات النيوليبرالية التي يتبعها الصندوق دولياً وتنطبق في الحالة المصرية ما هي إلا أدوات للهيمنة الغربية وتتداخل وتغلف فيها أبعاد المادي بالقيمي والسياسي بالاقتصادي والخارجي في الداخلي، وهو نفسه ما سبق وتعرضت له مصر خاصةً ابان عهد مبارك وتوجهات نظامه الاقتصادي التابعة للسياسات ومشروطيات المؤسسات النقدية الدولية النيوليبرالية، وهو ما أظهر النظام النمطي السلطوي النيوليبرالي، وهو ما أدى الى انتهاج سياسات نيوليبرالية اقتصادياً توسع من النظام الرأسمالي وتمكين الطبقة والنحبة الرأسمالية مقابل محدودية المشاركة السياسية وتراجع الطبقات الوسطى في المجتمع.

كما أكد التوجه الاقتصادي اليساري أن مهمة صندوق النقد الدولي ليست تنمية الدول كما يظن البعض، ولكنه وكيل للدائنين، وشهادته تسهل حصول مصر على قروض أخرى، وأن شروط صندوق النقد ستؤدي الى كوارث حقيقية لمصر، فقد سبق وأن تعاملنا مع الصندوق وفرضوا علينا شروطاً في السابق منها بيع القطاع العام، والذي كان بمثابة أكبر نكبة في التاريخ المصري حيث عطل عملية التنمية، والمشروطية تلك قد تعطل الأهداف الحالية أيضاً.

ويشير أحد الباحثين الاقتصاديين الى أنه من المؤكد أن تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد يتوقف على تخفيض الواردات، إلا أن تكلفته الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة على المدى القصير وربما المتوسط، حيث يترتيب على ذلك زيادة معدلات التضخم وارتفاع مستوى الركود الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج المستوردة. وهو ما يقودنا الى لب الأشكال الهيكلي المصري. وفي العقود الماضية اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار هيكل الواردات يتبين أن نسبة ٧٠% من مدخلات انتاج أي سلع تستخدم في انتاج سلع نهائية، وتنقسم هذه المدخلات الى نوعين أولهما خامات غير متوفرة محلياً، ولا بد من استيرادها لارتباطها بالموارد الطبيعية، وثانيهما سلع رأسمالية كالأجهزة والمعدات وعادة ما تكون ذات محتوى تكنولوجي لا يمكن انتجه في الاقتصاديات المتخلفة علمياً وتقنياً، وبالتالي يصبح استيرادها أمراً حتمياً. ونحو ٤٠% من اجمالي الواردات هي سلع نصف مصنعة، ويتم انتاجها كصناعات مغذية لانتاج سلع نهائية.

وعلاوة على كل ما سبق، فان التجارب السابقة الموازية للدول النامية تشير الى نتائج كارثية التي تعرضت لها تلك الدول نتيجة اتباعها التوجهات النيوليبرالية العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة، التي تخدم بالأساس الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الرأسمالية العالمية من شركات متعددة الجنسيات (هي غريبة بالأساس) ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين اللذان ثبت أنهما أداة للدول الغربية، فضلاً عن سوء ادارتهما للوضع الاقتصادي في شرق آسيا مما نتج عنه كارثة ١٩٩٨، مقابل نجاح نماذج عارضت سياسات الصندوق مثل الحالة الماليزية، وأخرى انهار اقتصادها تحت وطأة مشروطية صندوق النقد الدولي كالمكسيك والأجنتين والبرازيل سابقاً نتيجة عدم القدرة الاستيعابية لاقتصادها لتحمل الاندماج في السوق العالمية الحرة والاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني

العلاقة بين مصر والبنك الدولي

يعمل الصندوق جنباً الى جنب مع البنك لتحقيق أهدافهما، حيث يتم عقد اجتماعاتهما بشكل مشترك في نفس المكان والزمان، بل إن كامل التضامن بينهما ينتج من عدم موافقة أحدهما على تقديم قروض لأي جهة قبل موافقة الآخر بخطاب يفيد بأن هذه الجهة التزمت بالشروط المطبقة من قبل سياسات صندوق النقد التزاماً تاماً.

وهناك رضاء تام عن مصر من قبل البند الدولي فقد وصف البنك الدولي التجربة الاصلاحية في مصر بأنه رائدة مشيراً الى أن مصر ستتمكن من التغلب على البطالة المتفشية لو استمر معدل النمو الاقتصادي كما هو الآن، وأكد رئيس البنك الدولي دعمه للاصلاحات الاقتصادية التي تنفذها مصر، وقال ان نجاح هذه الاصلاحات يستحق الاشادة ودعم المؤسسات الدولية لها، وصف مصر بأنها صارت قدوة لدول العالم في برامج الاصلاح.

وشهدت العلاقات بن مصر والبنك الدولي تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة الى التنسيق بين الجانبين لبحث تسهيل القروض المقدمة الى الدول متوسطة الدخل التي تأتي مصر في تصنيفها بعد أن تخطت تصنيف الدول الفقيرة بفضل ما تحقق فيها من نمو اقتصادي كبير في الفترة الماضية، ويعد التعازن بين مصر والبنك الدولي أحد أهم الركائز التي تستند عليها الحكومة المصرية في الحصول على الدعم المالي اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية. وحصلت مصر على المركز الأول بين الدول الأكثر اصلاحاً في التقرير السنوي الذي أصدره البنك الدولي في التقرير السنوي له عام ٢٠٢٢ بعنوان "مساعدة البلدان على التكيف مع عالم متغير" حيث أشاد البنك الدولي في تقريره بالاصلاحات واسعة النطاق والجذرية التي قامت بها مصر لتحسين مناخ الاستثمار، ونوه البنك الدولي الى أن مصر نجحت في تحسين مناخ ممارسة نشاط الأعمال، وهو ما أدى الى اختيارها الدولة الأولى الأكثر اصلاحاً

على مستوى العالم واصفاً الاصلاحات التي اتخذتها مصر بأنها عميقة وشاملة خاصة انهـــا اســـتطاعت احداث تطورات غير مسبوقة في العديد من الأنشطة الاستثمارية.

المطلب الثالث

المردود الايجابي للتجربة المصرية مع صندوق النقد الدولي

ومن الواضح أن مصر قد تأثرت ايجاباً في بعض مناحي الحياة بقبول وصفة صندوق النقد الدولي وتطبيقها، حيث أن الاقتصاد المصري كان ومازال يعاني من مشكلات عويصة في جميع الجوانب والاتجاهات، وإذا الايجابيات المترتبة على وصفة صندوق النقد فسوف نجدها منقسمة إلى شقين:

أولاً: المردود التنموي:

ويتمثل ذلك في الاتي:

أ ــ تخلت وصفة الصندوق والبنك الدوليين إلى حد كبير عن الأنشطة الإنتاجية التي تحقق فيما مضافة عالية في معظم البلدان العربية في نفس الوقت الذي اشترطت فيه أن تترك الدول مجال الإنتاج للقطاع الخاص، وأصبح التوجه الرئيسي إلى قطاعات المضاربة والخدمات التي شملت أنشطة العقارات والبورصات والعملات الأجنبية[1]، وهذا ما حصل في مصر حيث تم التركيز على السياحة مثلا والبنوك التي تهتم ببيع العملات وإقراضها، وكذلك التركيز على العقارات وما شابه ذلك. وفي خضم تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي وتحرير سعر العملات ارتفع مستوى التبادل الدولي بين مصر والعالم الخارجي.

ب – يعد نموذج السلعة التصديرية الواحدة هو النموذج الأمثل للبنى الاقتصادية للبلدان العربية، أو أنها قد تعتمد على مصدر واحد للإيرادات الأجنبية، مما يؤدي الى حدوث العديد من التقلبات الخارجية بشكل كبير، ومثالنا مصر التي تعتمد على المواد الأولية كالقطن والبترول وكذلك السياحة، وهذه السلع أو الخدمات تحصل فيها تقلبات كثيرة فتؤثر على الاقتصاد بوجه عام، فميزان المدفوعات يحقق فائضا وفي نفس الوقت هناك عجز في الميزان التجاري وهناك بطالة وفقر وغلاء. ولكن قد يؤدي الاعتماد على قروض صندوق النقد الدولي الى تقديم المزيد من التسهيلات الى المصدرين المصنعين نتيجة تحرير التجارة بعد تعويم العملة.

ج – ومن ضمن وصفة الصندوق السماح للاستثمارات الأجنبية بالدخول إلى البلد ، وهذا ما حصل في مصر ، حيث دخلت استثمارات من جهات أجنبية متعددة واتجهت هذه الاستثمارات الأجنبية

---

[1] موقع الجزيرة، قسم المعرفة ، تحت عنوان : العرب وسياسات الصندوق والبنك الدوليين القسرية ، للكاتب : عبد الحافظ الصاوي .

المباشرة التي أتت إلى مصر؛ إلى إنشاء كيانات اقتصادية جديدة، يكون لها مردود اقتصادي إنتاجي مفيد للشعب المصري. مثل ما حصل من شراء ايطاليين لبنك الإسكندرية بنحو عشرة مليارات جنيه مصري[٢].

ثانياً: المردود الاجتماعي

تكمن وجهة الصندوق وتوأمه البنك الدولي في أن دور الحكومات قاصراً على توفير الحماية الاجتماعية عند مستوياتها الدنيا، ويبرز تفضيلهماللدور المحدود للدولة في التخطيط الاقتصادي – وهذا جوهر الاقتصاد الرأسمالي – وكذلك دورا محدودا في توفير الخدمات العامة كالتعليم والكهرباء والصحة والمياه وكذلك شبكات الأمان الاجتماعي. وفي البلدان العربية والنامية ومنها مصر عند رصد أثر السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة وفق وجهات نظر الصندوق والبنك الدوليين، تبين أن الآثار الاجتماعية الايجابية لهذه السياسات ظهر بوضوح في جوانب ثلاثة:

أ – تحسين قيمة العملة مع نظيرتها من العملات الأجنبية: تؤدي عملية التسعير وفق برامج الصندوق والبنك الدوليين بارتفاع الى الأسعار العالمية، وهو ما قد يضر بالمواطن نتيجة ثبات أو الزيادات الطفيفة في معظم دخول الأفراد خاصة الموظفين، لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات. إلا أن عمليات تحرير سعر الصرف تعتبر من اهم البنود وصفة الصندوق والتي لا يمكن ان يتنازل عنها وقد حاولت مصر في بداية الامر ان تأخذ بالوصفة دون اللتزام بتخفيض سعر الجنية فترة من الزمن وكان سعر الجنية خلال هذه الفترة مرتفعا، فظل كذلك الي ان تم الرضوخ لطلب الصندوق ، وهو ما أدى الى توافر السلع والخدمات الى حد كبير لكاف المواطنين رغم ارتفاع اسعارها، فضلاً عن ارتفاع مستويات المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية[٣].

ب – انخفاض معدلات البطالة : على الرغم من عيوب القطاع العام الاقتصادية إلا أنه كان يستوعب عددا كبيراً من العمالة فضلاً عن تقديمه للعديد من السلع والخدمات الملبية لاحتياجات المواطن الأساسية، ولم تكن تجربة مصر كغيرها من التجارب العربية تعرف طريقا لإصلاح القطاع العام سوى

---

[٢] المرجع السابق ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مايو /أيار ٢٠٠٧م ، القطاع المصرفي المصري ، إصلاح وتطوير استراتيجي ص ، يتصرف .

[٣] راجع خامسا من الفرع الثاني من المطلب الثاني من هذه المبحث .

طريق الخصخصة لبعض المؤسسات، مما أدى الى الاعتماد على القطاع الخاص واستثماراته في الدولة بشك كبير وهو ما ساعد على توفيرالمزيد من فرص العمل [٤].

جـــ ــ تقديم خدمات التعليم والصحة والكهرباء والماء : وهذا من البنود التي يفرضها الصندوق في وصفته ، وقد أدى الالتزام بتطبيقها إلى منافع اجتماعية كبيرة على الرغم من ارتفاع سعرها، كما هو الحاصل في مصر وغيرها من الدول النامية ، تم ترشيد استهلاك الطاقة [٥].

إن نجاح برامج الصندوق ليس هو القاعدة أو الأمر الشائع، حتى وفقاً لدراسات خبراء الصندوق أنفسهم ، ولكن في حالات الفشل في تنفيذ هذه البرامج، يكون التبرير المعتاد من جانب الصندوق لا يخرج عن واحد من اثنين : الجرعات لم تكن كافية ولم تكن مكثفة ومركزة على مدى زمني قصير، والظروف الخارجية لم تكن مواتية هبوط الطلب العالمي – تدهور شروط التبادل – انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى العالم الثالث ، أما احتمالات الخطأ في التشخيص أو عدم ملاءمة العلاج فهي احتمالات لا ترد على بال القائمين على الصندوق [٦] .

ومع ذلك فإن المسئولين في الصندوق يكيلون المدائح للحكومة المصرية على استجابتها وتنفيذ وصفة الصندوق ويهنئونها على الانجاز الكبير في الاقتصاد المصري، فيقول أحد التقارير : أن الحكومة المصرية نجحت في تنفيذ توصيات المؤسسات المالية الدولية – الصندوق والبنك الدوليين – بدقة خلال الأعوام الماضية، غير أنه لم يُشير إلى مؤشرات إيجابية بشأن تقليل الفقر أو تحسن في المؤشرات الاجتماعية ، مثل الفرق بين الأغنياء والفقراء، او الصحة والبيئة و التعليم[٧].

واشاد رئيس صندوق النقد الدولي [٨] بإجراءات مواجهة ارتفاع الأسعار وخفض معدلات التضخم من قبل الحكومة المصرية، علاوة على توقعاته بانخفاض معدلات التضخم نتيجة التوقعات الاقتصادية بانخفاض اسعار النفط علي المستوي العالمي [٩].

---

[٤] انظر : مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة ، ص ٦١ ، موقع الجزيرة ، قسم المعرفة ، تحت عنوان : العرب وسياسات الصندوق والبنك الدوليين القسرية ، للكاتب : عبد الحافظ الصاوي.

[٥] ، [٢] موقع الحوار المتمدن عدد ١١٢١ / ٢٦/٢/٢٠٠٥م ، تحت عنوان :وصفة صندوق النقد الدولي في برامج التصحيحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في البلدان العربي ، للكاتب : مصطفى العبد الله الكفري.

[٧] ندوة بعنوان :النقد الدولي يلمح لطلب تخفيض قيمة الجنيه المصري .

[٨] رئيس صندوق النقد الدولي في هذه الفترة هو : دومينيك شتراوس .

وأكد صندوق النقد الدولي – المنوط به فتح أسواق العالم الثالث أمام الشركات الغربية – أن مصر التزمت بالتعليمات الدولية بتقليل حجم عجز الموازنة ، عن طريق تخفيض المعدلات الضريبية للأثرياء والشركات عن حد ٢٠٪ فقط، وهو المطلب الذي دفعت به الشركات الأجنبية ورجال الأعمال المحليين ، بينما تم فرض ضرائب على قطاع أوسع من المصريين عن طريق توسيع القاعدة الضريبية لتعويض الفاقد[١٠].

وامتدح الصندوق بيع معظم القطاع المصرفي المصري للقطاع الخاص ، خصوصا عملية بيع بنك الإسكندرية ومجموعة من الشركات التي يمتلك القطاع العام جزءً منها، وأكد أن قطاع التأمين يتم تغييره وإعداده لعملية إعادة هيكلة مستقبلية، ويتم بيع قطاع التأمينات والمعاشات الاجتماعية لرجال الأعمال والقطاع الخاص كذلك ، بحسب صندوق النقد الدولي ، وقال التقرير : لقد باعت السلطات نطاقا عريضا من الأصول والممتلكات العامة، والتي شملت مشاريع صناعية وجزاء معتبراً من شركة الاتصالات العامة وشركة بيع تجزئة كبيرة [١١] .

وقال وزير المالية المصري[١٢]أن اجراءات الاصلاح المصرية كانت محل اشادة رئيس الصندوق لما لها من آثار إيجابية متوقعة خلال الفترة المقبلة، وذلك في اطار توصية الصندوق بالاستمرار في برامج الإصلاح ومكافحة التضخم مع مراعاة الظروف الصعبة التي يمر بها محدودي الدخل. بالاضافة الى أن رئيس الصندوق أعرب عن تفاؤله بشأن مستقبل الاقتصاد المصري الذي يشهد نمواً متواصلاً في الآونة الأخيرة برغم المشكلات الاقتصادية العالمية، كما توقع رئيس الصندوق حدوث انتعاش عالمي يؤثر ايجابياً على الاقتصاد المصري [١٣].

المطلب الرابع

التجربة اليمنية

نتيجة لاشتداد الأزمة الاقتصادية وتقليدا لما يجري من معالجات الأوضاع المشابهة في الدول التي تعيش نفس الوضع فقد تم إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي من قبل مجلس النواب في شهر ديسمبر ١٩٩١م بهدف التصدي بقوة للاختلالات والمشكلات ، والمتمثلة في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ،

---

[٩] ندوة تحت عنوان : النقد الدولي يلمح لطلب تخفيض قيمة الجنيه المصري وموقع صحيفة الشعب الصينية، تحت عنوان صندوق النقد الدولي يشيد بالاجراءات التي تقوم بها مصر لخفض معدلات التضخم.

[١٠] ندوة بعنوان : النقد الدولي يلمح لطلب تخفيض قيمة الجنيه المصري.

[١١] المرجع السابق .

[١٢] وزير المالية في مصر في هذه الفترة هو يوسف بطرس غالي.

[١٣] موقع الهيئة العامة للاستثمار ، تحت عنوان مدير صندوق النقد الدولي يؤكد برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر تسير بمعدلات طيبة .

وقد أتى هذه التوجه لتطبيق البرنامج الاقتصادي بعد أن استخدمت الدولة جرعات مسكنة وحلول مؤقتة لم تجد نفعا للخلل المزمن ، ويمكن القول أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أتى بعد ضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد تم بعد التشاور مع ممثلي تلك المؤسستين ، وتم وضع البرنامج على صورة مهام عاجلة ، وبرنامج متوسط المدى [١٤] .

ومن ثم شرعت الحكومة اليمنية بالتعاون والتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق برنامج للتثبيت الاقتصادي على مرحلتين :

المرحلة الأولى – بدأت مع تطبيق الحكومة اليمنية لبرنامج مارس ١٩٩٥م والذي تمت صياغته ليكون نواة برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية قبل الدخول في مشروطية الصندوق .

المرحلة الثانية – فقد بدأت في يناير ١٩٩٦م والتي تمت بدعم من صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني لمدة خمس عشر شهرا[١٥].

ثانيا – الأهداف العامة

الأهداف العامة التي وضعت لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من قبل الحكومة اليمنية كما أوحى لها

الصندوق والبنك الدوليين تتمثل في التالي :

١- تحقيق الاستقرار في سعر صرف الريال اليمني .

٢- إتباع سياسة مالية تقوم على زيادة الإيرادات العامة من خلال تحسين إدارة الرسوم الجمركية والضريبية ورفع أسعار الخدمات كالكهرباء والمياه وأسعار التجزئة للمنتجات البترولية ،

وكذلك خفض النفقات العامة وخاصة فيما يتعلق بنفقات المرتبات والأجور وما في حكمها والنفقات الاستثمارية ونفقات الدفاع .

٣- انتهاج سياسات نقدية بقيود صارمة لكبح جماح التضخم من خلال إيجاد بدائل لتمويل البنك المركزي لعجز الموازنة كإصدار سندات حكومية للجمهور، وإدارة الدين الخارجي إدارة رشيدة .

---

[١٤] مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ع ٢٤ ، السنة ١٠ صيف ٢٠٠١م - التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمن خلال القرن الحادي والعشرين ، فضل علي مثنى ، ص ٧٣ ، بتصرف. مجلة شؤون العصر ع٧ ، السنة ٦ ، محرم - ربيع أول ١٤٢٣هـ / ابريل - يونيو ٢٠٠٢م - إستراتيجية البنك الدولي تجاه اليمن، د. طه احمد الفسيل ، ص ٤٩.

[١٥] بحوث اقتصادية عربية ، ع ١٠ ، شتاء ١٩٩٧م - برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، د. محمد احمد الأفندي ، ص ١٠٩.

٤- تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية من القيود الكمية والنوعية ، ويعني تحرير التجارة إلغاء القيود الكمية والإدارية واستخدام الأدوات الاقتصادية بديلا عن تلك القيود الإدارية بما يمكن من زيادة المنافسة وتحقيق انسياب رؤوس الأموال بحرية .

٥ - تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض النفقات العامة وتحجيم دور القطاع العام بتطبيق برنامج الخصخصة وتخفيض الدعم للمؤسسات العامة وتصفيتها في النهاية .

٦- إعادة هيكلة الاقتصاد بصورة عامة بما يمكن الية السوق من ممارسة تأثيرها على الأسعار وتخصيص الموارد ؛ وذلك باعتماد سياسات هيكلية تقوم على التحرر الكامل لأسعار السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، وتحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص [١٦] .

المطلب الخامس

التجربة التركية

يجمع الاقتصاد التركي بين تركيبة معقدة من الصناعات الحديثة والتجارة ، إضافة إلى قطاع زراعي تقليدي ، يستوعب حسب تقديرات عام ٢٠٠١م نسبة ٤٠% من إجمالي القوى العاملة في البلاد ، ويعتمد الاقتصاد التركي على قطاع خاص قوي، سريع النمو؛ غير أن الدولة لا تزال تؤدي دوراً مهماً في قطاعات الصناعات الأساسية ، والمصارف ، والنقل والاتصالات ، ويأتي في مقدمة الصناعات التركية ، صناعة المنسوجات والملابس، التي يُشرف عليها القطاع الخاص إشرافاً شبه كامل، والتي تعد أكبر رافد من روافد صادرات البلاد.

وقد مر الاقتصاد التركي بأزمة اقتصادية عام ٢٠٠١م ، والتي جاءت عقب أزمة مالية ضربت تركيا في نوفمبر ٢٠٠٠ أدت إلى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي لخفض التضخم الذي كانت الحكومة تطبقه بمساعدة من صندوق النقد الدولي ، كما أدت الأزمة إلى تعويم الليرة التركية والتي هبطت لأكثر من ٥٠% من قيمتها مما أدى إلى برنامج اقتصادي جديد مع صندوق النقد الدولي ، كما تسببت الأزمة في تراجع حجم التجارة الخارجية وزيادة البطالة خاصة في الريف ، وزيادة الدين العام .

تُظهر البيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية الدولية أن الحكومات العلمانية المتعاقبة في تركيا ، من خلال سياسات مختلفة منذ وصولها إلى السلطة ، تمكنت من تقويض أسس الاقتصاد التركي وإخضاعه

---

[١٦] مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ع ٢٤ ، السنة ١٠ صيف ٢٠٠١م - التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمن خلال القرن الحادي والعشرين ، فضل على مثنى ، ص ٧٤ ، بتصرف بحوث اقتصادية عربية ، ع١٠، شتاء ١٩٩٧م - برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، د. محمد احمد الأفندي ، ص ١٠٩، والملاحظ أن هذه الأهداف هي نفس وصفة الصندوق والبنك

بالكامل تقريباً لسيطرة صندوق النقد الدولي وظروفه غير العادلة[١٧].تدار تركيا من قبل صندوق النقد الدولي ، كما قال المعلق السياسي لشبكة "فوكس نيوز" الأمريكية "ديك موريس" في ذلك الوقت) ، "ستقدم لنا تركيا الدعم الذي نحتاجه في العملية العسكرية المتوقعة ضد العراق ، لأن صندوق النقد الدولي اشترى تركيا ودفع ثمنها مقدماً[١٨].

أدى ركود الاقتصاد العالمي إلى زيادة الضغط على الاقتصاد التركي ، الذي سجل أسوأ أداء له في العام الماضي (٢٠٠١ م) منذ الحرب العالمية الثانية. في الواقع ، تعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها تركيا من أخطر الأزمات التي مرت بها البلاد منذ تأسيس كمال عام ١٩٢٣ ، حيث كانت هناك ١٣ أزمة اقتصادية إجمالاً ، أولها الأزمة التي حدثت عام ١٩٢٩ م ، والثانية كانت الأزمة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٤٩ م ، كانت هناك أزمات متتالية حتى عام ٢٠٠١ م ، حيث ظهرت أخطر الأزمات ، كان من أهمها انكماش الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفاض حجم التجارة الخارجية ، واندلاع مشاكل الديون ، وانخفاض دخل الفرد ، وزيادة الفقر ، وارتفاع حاد في البطالة ، وتراجع إيرادات السياحة، وانهيار المخططات التضخمية.

وتتركز المراكز الصناعية والتجارية في تركيا في منطقة اسطنبول والمدن الكبرى الأخرى ، وخاصة في الغرب. تختلف مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية للمنطقة الصناعية الغربية عن المنطقة الزراعية الشرقية اختلافا كبيرا. القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر توظيفًا ، حيث يمثل حوالي ٤٠ ٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد ، لكن المنتجات التي ينتجها لا تمثل سوى حوالي ١٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. يمثل القطاع الصناعي حوالي ٢٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني ، وتشكل صناعة الخدمات حوالي ٥٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني و المنتجات المحلية والقوى العاملة التركية.

ولكن مع تولي حكومة حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم عقب فوزها في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م تحسن أداء الاقتصاد بشكل كبير، حيث تراجعت نسبة التضخم التي كانت قد بلغت ٥٠% عام ٢٠٠٠م لتهبط من ٤٥% عام ٢٠٠٢م إلى ٢٥% في العام التالي ٢٠٠٣م ، ثم إلى أقل من تسعة بالمائة % عام ٢٠٠٤م وحوالي ٨ % عام ٢٠٠٥م [١٩]،

---

[١٧] كان التصريح في مطلع شهر ٤/٢٠٠٢م ، انظر : موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مر الخارج ! نقلا عن قدس برس ، للكاتب : عبد الكريم حمودي هون بيد.

[١٨] موقع موسوعة مقاتل من الصحراء ، تحت عنوان: تركيا ، بيانات اقتصادية ، وموقع : إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج ! نقلا عن قدس برس ، للكاتب عبد الكريم حمودي.

[١٩] موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج ! نقلا عن قدس برس ، للكاتب : عبد الكريم حمودي ، موقع جريدة الشرق القطرية، تحت عنوان : الاقتصاد التركي ، للكاتب : ممدوح الولي.

وقد تحققت إنجازات كبيرة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية في مجال الاقتصاد والتي عجزت الحكومات التركية المتعاقبة طوال أكثر من ٥٠ عاما عن تحقيقها ومن أهمها ، أن الناتج القومي التركي وصل في عهد حكومة حزب العدالة إلى ٤٠٠ مليار دولار بينما كان قبلها ١٨٠ مليارا فقط، ، والصادرات وصلت إلى ما يقرب من مائة مليار بعدما كانت قبلها ٣٦ مليارا فقط، ، ودخل الفرد وصل إلى ٥٥٠٠ دولار في العام بينما كان قبلها ثلاثة آلاف دولار فقط ، ونسبة الفوائد انخفضت ٢٠% بعدما كانت قبلها أكثر من ٦٠% ، ومعدل التضخم انخفض إلى ٩% بعدما كان قبلها أكثر من ٣٠% ونسبة الديون انخفضت من ٩٠% إلى ٥٧% مقارنة بالناتج القومي مما أعادها للمعايير العالمية [٢٠].

أولاً: تركيا وصندوق النقد الدولي: بدأ صندوق النقد الدولي التعامل مع صندوق النقد الدولي بحجة محاربة التضخم المزمن الذي رافق الاقتصاد التركي (قرابة ١٠٠٪ سنوياً) للتغلغل في خططه وبرامجه في هيكل الاقتصاد التركي الذي يعاني أساساً من سلسلة أزمات ومشكلات، وذلك في خريف عام ١٩٩٧م [٢١]، وفي نوفمبر من نفس العام ، تمت الموافقة على شروط صندوق النقد الدولي لإصلاح الاقتصاد ومحاربة التضخم. ووقع الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي وزير الاقتصاد في حكومة يلماز آنذاك ، غونيش تيل ، الذي أكد بعد توقيع الاتفاقية أن الحكومة التركية اتفقت مع صندوق النقد الدولي على خطة مفاجئة لمكافحة التضخم[٢٢]. زادت هذه الخطط خلال العام وطالبت الحكومة بخصخصة العديد من المؤسسات والشركات وإنفاق ٥ مليارات دولار في عائدات الخصخصة. لزيادة حجم الأموال الخاصة التي تدعم المخطط ، يجب على الحكومة الالتزام بإصلاح نظام الضمان الاجتماعي الذي يديره العجز واتخاذ خطوات صارمة ضد المتهربين من الضرائب ، بشرط أن يكون المخطط ساري المفعول منذ أوائل عام ١٩٩٨ م[٢٣].

---

[٢٠] موقع محيط ، تحت عنوان ، الاقتصاد .. سلاح أردوغان للمعركة الانتخابية المرتقبة نقلا عن الوطن القطرية للكاتب : أحمد منصور.

[٢١] وذلك بعد إسقاط حكومة نجم الدين أربكان التي حققت نجاحات اقتصادية متميزة، فقد وافقت حكومة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم على شروط صندوق النقد الدولي.

[٢٢] كما نشرته صحيفة "العرب" اليوم" الأردنية في ١٩٩٧/١٢/١١ مترجماً عن صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية . وشروط الصندوق هي : – تخفيض الإنفاق الحكومي –٢ تعزيز العائدات الضريبية – التوسع في برنامج الخصخصة :– إعادة النظر في الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومة – إصلاح البنك المركزي ومصادرة الملكية، وذلك بمنع البنك من منح أية اعتمادات مالية إلى المؤسسات العامة المنهارة مالياً –٦ إعادة تنظيم إجراءات عمليات الشراء الرسمية للأراضي من قبل الدولة واقتصارها على ما هو ضروري – رفع الدعم عن بعض السلع الإستراتيجية – تجميد المطالبة برفع الأجور في القطاعين الخاص والعام ؟ – تخصيص شركة ترك تليكوم للاتصالات والخطوط الجوية التركية، وتحرير قطاع التبغ . انظر : موقع إسلام اون لاين تحت عنوان: تركيا.. الغرق في دوامة الصندوق . للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان: تركيا تختنق في نفق الصندوق ، لنفس الكاتب.

[٢٣] موقع إسلام اون لاين تحت عنوان : تركيا.. الغرق في دوامة الصندوق ! – للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان : تركيا تنق في نفق الصندوق ، لنفس الكاتب

وفقًا للاتفاقية الموقعة مع الحكومة التركية نهاية عام ١٩٩٧ ، بدأ صندوق النقد الدولي تنفيذ خطة لخفض التضخم في عام ١٩٩٨. وفي السنة الأولى من التنفيذ ، انخفض معدل التضخم إلى حوالي ٦٠٪ ، وفي عام ٢٠٠٠ ، كان من المفترض أن يكون معدل التضخم في الأصل بين ٢٠٪ و ٢٠٪ ، وفي عام ٢٠٠١ وصل إلى حوالي ١٠٪ فقط ، لكن هذا لم يحدث ، وانخفض معدل التضخم وفقًا لذلك. ظل المعدل قريبًا من ٤٤٪ خلال الفترة.

بعد فترة وجيزة من بدء البرنامج في ظل الظروف القاسية التي يعيشها صندوق النقد الدولي ، بدأ الاقتصاد ومستويات معيشة الناس في إحداث خسائر ، وفي أكثر من مناسبة خرجوا إلى الشوارع في مظاهرات غاضبة للتعبير عن استيائهم من برنامج صندوق النقد الدولي ووصفه المشؤوم.

مع مرور الوقت ، وفي ظل هدف مكافحة التضخم ، بدأت مشاكل أخرى في الاقتصاد التركي بالظهور ، وتلا ذلك مشاكل أخرى ، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٨٪ عام ١٩٩٨ و ٦,١٪ عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨ ، وارتفعت قيمة الدين الخارجي إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار ، وزاد عجز الحساب الجاري إلى ١,٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ مقابل ١,٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٩. نما الميزان التجاري بوتيرة قياسية ، تظهر الإحصاءات ، على سبيل المثال ، أن البيان الرسمي الأخير للفترة يظهر أن الميزان التجاري التركي ارتفع بنسبة ١٠٦,٩٪ في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٠ ، من ٨,٢٢٦ مليار دولار إلى ١٧,٠٢٣ مليار دولار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الميزان التجاري بلغ نحو ٢١ مليار دولار عام ١٩٩٩ مقابل ١٨,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨

مع انهيار سعر العملة التركية وتعويمها ، انهار برنامج مكافحة التضخم التابع لصندوق النقد الدولي والذي يبلغ ١١,٥ مليار دولار تقريبًا ، وبدأ التضخم في الارتفاع مرة أخرى[٢٤]، تضاعفًا إلى أرقام خيالية.

ثانياً: المبالغ التي حصلت عليها تركيا من الصندوق:

لتركيا تجارب عديدة مع صندوق النقد الدولي حيث أنها وقعت معه حتى الآن ١٩ اتفاقا منذ مطلع الثمانينات ، وتحت ذريعة مكافحة التضخم المزمن الذي يلازم الاقتصاد التركي منذ أمد بعيد ، تسلل صندوق النقد الدولي ببرامجه ووصفاته إلى داخل بنيان الاقتصاد التركي وبدأ صندوق النقد الدولي تطبيق برنامجه لخفض التضخم في عام ١٩٩٩م بناء على اتفاق مع الحكومة التركية وقع نهاية عام

---

[٢٤] موقع إسلام اون لاين تحت عنوان : تركيا.. الغرق في دوامة الصندوق ! – للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان : تركيا تنق في نفق الصندوق ، لنفس الكاتب

١٩٩٧م ، بلغت تكاليف البرنامج نحو ١١،٥ مليار دولار عند بداية تطبيقه ، وفي عام ٢٠٠٢م كانت تركيا أكبر مدين لصندوق النقد الدولي ، وقد حصلت على ٣١ مليار دولار في الفترة من فبراير ٢٠٠١م وحتى ابريل ٢٠٠٢م منها ١٦ مليار في عام ٢٠٠٢م [٢٥] ، ولكن بعض المصادر تقول أن تركيا حصلت على ٢٠،٤ مليار دولار بين عامي ١٩٩٩م / ٢٠٠٣م ، ومصادر أخرى تقول أن تركيا تلقت ١،٨ مليار دولار من الصندوق كقرض بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٤م [٢٦] .

وفي يونيو ٢٠٠٢م منح الصندوق تركيا ١،١٥ مليار دولار ، وقال الصندوق في بيان أصدره في ٢٠٠٨/٦/٢٨م إن المبلغ الجديد يندرج في إطار قرض بقيمة ١٧ مليار دولار تم الاتفاق على منحه لتركيا على ثلاث سنوات في فبراير ٢٠٠٢م ، وأعلنت الخزانة التركية في الخامس من فبراير ٢٠٠٤م أن تسعة مليارات دولار من اتفاق إقراض جديد قيمته ١٦ مليار دولار مع صندوق النقد الدولي ستكون متاحة للاستخدام الفوري، وأن ٦،١ مليار دولار أخرى ستستخدم لرد ديون مستحقة السداد للصندوق[٢٧].

ولكن بعد تولي حزب العدالة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م ، حاولت حكومة تركيا ، الاستغناء عن صندوق النقد الدولي وقروضه ، وعملوا على تسديد الديون التي بلغت أنذاك أكثر من ٢٣ مليار دولار ، وبدأت ديون تركيا تتناقص بعد التسديد وعدم الاقتراض ، حيث بلغت ٢١ مليار دولار في منتصف ٢٠٠٣م ، وقد تم تسديد ١١ مليار دولار من تلك الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي ، خلال الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م ، بعد أن كان تسديد فوائد الدين هو هدف الحكومات السابقة ، وكانت حكومة العدالة والتنمية قد ورثت ١٥٠ مليار ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة[٢٨] .

---

[٢٥] موقع جريدة الأيام، تحت عنوان : تركيا تقترب من توقيع اتفاق قرض من صندوق النقد الدولي قيمته ١٠ دولار ، وموقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا تختنق في نفق الصندوق، للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان: تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج ، ، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، تحت عنوان : ملف الأهرام الاستراتيجي، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، للكاتب : د. إبراهيم البيومي غانم.

[٢٦] موقع BRETTON WOODS@ project (مشروع بريتون وودز – الأصوات المنتقدة للبنك الدول وصندوق النقد الدولي) تحت عنوان : تركيا على مدى العقد مع صندوق النقد الدولي ، للكاتب : Erin Yeldan

[٢٧] موقع الجزيرة، تحت عنوان : صندوق النقد الدولي يمنح تركيا قرضا جديدا ، إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج.

[٢٨] موقع مجلة الأعمال مركز الشرق العربي تحت عنوان : تركيا روعة التجربة . الأرقام "الذهبية" في الاقتصاد والسياحة ، للكاتبين : كامل صقر ، ريما صانع ، وموقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، للكاتب : د. إبراهيم البيومى غائم وموقع الرياض ، تحت عنوان : أردوغان يقرر قطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي في نهاية موقع مجلة الأعمال مركز الشرق العربي تحت عنوان : تركيا روعة التجربة . الأرقام "الذهبية" في الاقتصاد والسياحة ، للكاتبين : كامل صقر ، ريما صانع ، وموقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، للكاتب :د إبراهيم البيومى غائم وموقع الرياض ، تحت عنوان : أردوغان يقرر قطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي في نهاية.

وانخفضت الديون التركية لصندوق النقد الدولي من ٢٣ مليار دولار أمريكي إلى ٩ مليارات فقط في آخر العام ٢٠٠٧م ، وأكد رئيس وزراء تركيا في فبراير ٢٠٠٩م أن حكومته سوف تستمر بسداد الديون المترتبة عليها لصالح الصندوق والبالغة حاليا ثمانية مليارات دولار بعدما كان حجم هذه الديون أكثر من ٢٣ مليار دولار قبل سبع سنوات وقال "سنواصل" دفع ما علينا من قروض الصالح الصندوق حتى ولو تعثر الوصول معه إلى اتفاق قرض جديد[٢٩] وفي ابريل ٢٠٠٩ أعلن أن تركيا وصندوق النقد الدولي اتفقا من حيث المبدأ على شروط قرض جديد بقيمة ٤٥ مليار دولار لمساعدة البلاد على مواجهة الأزمة المالية العالمية ، وتصاعدت الضغوط للتوصل إلى اتفاق مع تراجع الاقتصاد في الأشهر القليلة الماضية مما ادخله في مسار ركود ، وكانت الحكومة التركية قبل ظهور الأزمة العالمية أبدت رغبتها للصندوق بعدم تجديد اتفاق قرض انتهى اجله

في مايو ٢٠٠٨م ، وتلقت بمقتضاه مساعدات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار بعدما شعرت أن اقتصادها تعافى من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعرض لها ما بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠١م[٣٠].

ثالثاً: الآثار التي تركها صندوق النقد الدولي على الاقتصاد التركي:

كشف أحدث تقرير لغرفة تجارة أنقرة صدر في بداية عام ٢٠٠٥م النقاب عن أن ديون تركيا لم تقل وإنما ارتفعت بنسبة ٣٢٦% منذ عام ١٩٩٩م وهو العام الذي بدأ فيه تنفيذ البرنامج الاقتصادي بين الحكومة التركية وصندوق النقد الدولي وحتى الآن ، وكشف التقرير أن ديون تركيا الداخلية ارتفعت بنسبة ٣٢٦% لتصل إلى ١٧٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٤٢ مليارا فقط عام ١٩٩٩م فيما ارتفعت الديون الخارجية بنسبة ٥٠% لتصل إلى ١٥٣ مليار دولار بدلا من ١٠٢ مليار عام ١٩٩٩م ، وأكد التقرير أن إجمالي الديون التركية الخارجية والداخلية ارتفع منذ تنفيذ الحكومة البرنامج الاقتصادي مع صندوق النقد ليصل إلى ٣٣٢ مليار دولار مقارنة ١٤٠ مليارا عام ١٩٩٩م[٣١].

وبالرغم من حديث الحكومة – كما يقول التقرير – عن ارتفاع الصادرات من ٢٦٥ مليار دولار عام ألفين لتصل إلى ٦٢،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤م إلا أن الوجه الآخر للحقيقة يؤكد أن الواردات ارتفعت من ٤٠،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠م لتصل إلى ٩٧،٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤م ، وأوضح التقرير أن هذا يعني ببساطة أن الصادرات زادت بنسبة ٤٤ % ، بينما زادت الواردات بنسبة

---

[٢٩] موقع مجلة عالم الاقتصاد ، تحت عنوان : ثورة اقتصادية في تركيا يقودها أردوغان وغول ، للكاتب : محمود عبد الحميد ، وموقع قناة العالم الإخباري، تحت عنوان: تركيا لن توقع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي اذا وضع شروطا جديدة

[٣٠] موقع قناة المنار ، تحت عنوان : تركيا وصندوق النقد يتفقان على قرض ، موقع وكالة الأنباء السعودية ، تحت عنوان : تركي وصندوق النقد الدولي ، وموقع وكالة الأنباء الكويتية ، تحت عنوان : صندوق النقد الدولي يوفد مسؤولين لتقييم احتياجات تركيا من المساعدات

[٣١] موقع اليوم الالكتروني ، تحت عنوان : تركيا تشن هجوما حادا علي صندوق النقد الدولي بسبب الكشف عن ديونها . (٣) موقع اليوم الالكتروني، تحت عنوان: تركيا تشن هجوما حادا علي صندوق النقد الدولي بسبب الكشف عن ديونها

٥٦% وهو ما يرفع حجم العجز التجاري عام ٢٠٠٤م ليصل إلى ٣٣،٥ مليار دولار وهو رقم قياسي أيضا خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن إجمالي العجز في السنوات من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م يصل إلى ١٠٨ مليارات دولار، وأشار التقرير إلى أن معدل البطالة في تركيا كان ٧،٣ % عام ١٩٩٩م فيما ارتفع إلى ١٠% عام ٢٠٠٤م[٣٢].

لا شك أن برنامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة التركية وهو من صناعة صندوق النقد ، والذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٩م، وقدم الصندوق حوالي ١١،٥ مليار دولار كقروض لتركيا لدعم هذا البرنامج قد نجح جزئيا ، حيث نجح في خفض التضخم إلى نحو ٦٠% أما التضخم الذي كان مستهدفاً تحقيقه في عام ٢٠٠٠ فكان يجب أن يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥% ليصل التضخم في عام ٢٠٠١ إلى نحو ١٠% فقط ، لكن هذا لم يتحقق وبقي التضخم قريباً من ٤٤% كما جاء في بعض التقارير [٣٣]، بل على العكس فإن الأسعار الاستهلاكية ارتفعت نسبة التضخم فيها بمقدار ٣،٧% في نوفمبر ٢٠٠٠م ، كما ارتفعت أسعار الجملة بنسبة ٢،٤% في ديسمبر عنها في نوفمبر ٢٠٠٠م.

شدد الصندوق ضغوطه على الحكومة لإصلاح الجهاز المصرفي وتصفية البنوك الخاسرة نتيجة الفشل في خفض معدل التضخم جعله شرطاً رئيسياً للإفراج عن شريحة جديدة من القرض المتفق عليه، مما أدى الى حدوث أزمة سيولة تركية، وهروب المليارات إلى الخارج وذلك بما يعادل ٧ مليارات دولار، كما انخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية، حيث أشارت المصادر المصرفية التركية الى انخفاض ودائع البنك المركزي التركي من العملات الأجنبية بما يعادل ٧ مليار دولار بعد ١٠ أيام من تفجر أزمة السيولة، بالاضافة الى اقتراض أكثر من ١٠ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، بهدف مواجهة الآثار السلبية لأزمة السيولة من خلال الحصول على المزيد من القروض [٣٤].

ورغم الإنجازات التي حققها البرنامج في العام الأول وخاصة في خفض معدل التضخم ــ جزئيا فإن الأزمة التي ضربت تركيا ، تؤكد أن الصندوق لم يشخص الحالة التشخيص السليم ، ووضعت الأزمة الصندوق في مأزق مشابه للمأزق الذي وضع فيه أثناء أزمة جنوب شرق آسيا؛ مما يطرح تساؤلات في غاية الأهمية وهي : لماذا لم يتنبأ الصندوق بالأزمة ، وكيف أيد الصندوق تعويم العملة دون أن يدرك أنها ستكون بداية انفراط العقد التركي؟

---

[٣٢] التقرير كان لوكالة رويترز وزعته في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٠م نقلاً صحيفة إنترناشينال هيرالد تربيون.

[٣٣] التقرير كان لوكالة رويترز وزعته في١٦ ديسمبر نقلا صحفية انترناشينال هيرالد تربيون.

[٣٤] موقع اليوم الالكتروني، تحت عنوان : تركيا تشن هجوما حادا علي صندوق النقد الدولي بسبب الكشف عن ديونها ، موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا ... الغرق في دوامة الصندوق، للكاتب عبد الكريم حمودي

ورغم أن الأزمة التركية قد لا تمثل خطراً مماثلاً للأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا على الاقتصاد العالمي، وذلك لأن ديونها لا تشكل سوى ١،٩ %من إجمالي ديون الاقتصاديات الصاعدة ؛ فإن هذه الأزمة وضعت الصندوق في مأزق جديد بسبب حجم الدعم الذي يجب أن يقدمه للاقتصاد التركي حتى ينتشله من أزمته، وهو ما يضع الصندوق في حرج من تقديم قروض كبيرة إلى تركيا دون الحصول على الضوء الأخضر من واشنطن، وسواء نجحت تركيا في الخروج من أزمتها بدعم من الصندوق وبمباركة لهذا الدعم من واشنطن أم لا فإنه يبقى هناك درس كبير وغال، على الدول النامية أن تستوعبه ، وهو أن برامج الصندوق ليست وصفة سحرية لإنقاذها من أزماتها ، ووضعها على طريق التقدم، ولكنها قد تكون بداية لأزمات أكبر تجعلها تدخل راغمة مصيدة الرأسمالية الدولية المتوحشة [٣٥] .

هذه السياسات التي اعتمدتها الحكومة التركية – وهي السياسات يتبناها الصندوق – قد أحدثت ارتفاعا حادا جدا في نسبة الفوائد ، وتخفيضا في سلطات الحكومة المالية وفي إنفاقها ، وزيادة في حجم الدين الخارجي ، وتعويم سعر تحويل العملات وارتفاع العملة المحلية ، ونتج أيضا عن هذه السياسات خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وبطالة ناتجة عن تلك الخصخصة) ، ورفع الدعم المالي عن الزراعة والمجالات الأخرى [٣٦].

وهناك جانب مدمر آخر من جوانب برنامج صندوق النقد الدولي لتركيا وهو نسب الفوائد (الربا) العالية أذونات دين الخزانة التي تشكل الأرصدة الكبرى في الأسواق المالية التركية تحمل فائدة ٢٦% ، وتبقى برغم من سعرها الحقيقي وهو ١٥% عالية جدا، بعد تعديل نسب التضخم ، وعند المقارنة هذه النسبة إلى سعر فائدة (الربا) % في الولايات المتحدة – فمن السهل أن يفهم لماذا يتلكأ رجل الأعمال في تركيا في الاستدانة والاستثمار في الطاقة الإنتاجية[٣٧].

المبحث الثاني: بدائل استراتيجية الاعتماد على الذات

ان الأزمة الراهنة تدعو علماء الأمة والوطن الى تطوير مداخل تحل محل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتدعو كذلك على مستوى الأفراد والمجتمع لحفز منظومات قيم العمل والمبادرة والحد من الاستهلاكية، بالاضافة الى ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية المشابهة لظروفنا ممن فك أسر االتبعية النيوليبرالية وتوحش الرأسمالية كالتجربة البرازيلية، والتجربة الماليزية التي أسهب مهاتير محمد في شرحها في كتابه الاسلام الحضاري، حيث قام ببناء اطار حضاري داعم للنمو الاقتصادي خارج اطار مشروطية صندوق النقد الدولي مؤكداً على أنهم أعادوا هيكلة ديونهم بعد رفض نصائح

---

[٣٥] موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان: تركيا في فخ الفساد بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٤م.م

[٣٦] ،٣ موقع زي نت، تحت عنوان: تركيا مرشحة لأن تكون الأرجنتين القادمة للكاتبين : إرنيك يلدان ومارك فيسبروت ، ترجمة : احمد زكي.

الصندوق. وفي مقابل أخذا العبرة من دول سارت دون رؤية اقتصادية وطنية استشرافية جادة فآل بها الأمر الى التدهور والافلاس كالحالة المكسيكية[٣٨].

وفي اطار استراتيجية الاعتماد على الذات كبديل لخيارات الاقراض من صندوق النقد والبنك الدوليين أشار الدكتور محمود الخفيف الى أن البديل للسياسات الاقتصادية الصندوقية هو زيادة الايرادات الحكومية من خلال سد الثقوب التي تنهشها، وترشيد الانفاق الحكومي وليس خفضه، لأن تخفيض النفقات سيضعف الطلب الكلي والاقتصاد والحركة للانتاج وسيزيد البطالة. كما يجب اعادة هيكلة أبواب الانفاق بشكل يستهدف الطبقات الفقيرة، وأنجع الطرق لتحقيق ذلك هو تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور في كل أجهزة الدولة. وبالنسبة للدعم فيجب زيادة كفاءته ليصل الى مستحقيه، وألا يرفع بشكل سريع عن القطاع الصناعي فيؤدي الى افلاس الصناعات المعتمدة على الدعم ومزيد من البطالة. ويجب تحويل الانفاق غير المسئول في المصروفات الجارية الى انفاق استثماري منتج يزيد من فرص العمل.

ووفق بعض التقارير الاقتصادية المتخصصة فان زيادة لجوء الدولة المصرية الى الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي يتقرن في العادة بتباطؤ اقتصادي أعمق وأطول استمرارية من التباطؤ الذي يصاحب حالات الركود المعتادة، ولا تقتصر المخاطر على الدين الخاص لأن دخول الأزمة المالية بنسب دين عام مرتفعة يفاقم الآثار المترتبة عليها، وهو ما يحدث في الأسواق النامية بشكل عام أكثر من الاقتصادات المتقدمة[٣٩].

كما يقترح الباحث الاقتصادي عمرو عدلي استراتيجية وطنية لدعم الصناعات الوسيطة، حيث أن المساحة الأساسية للتحرك الآن هي تطوير سياسة تصنيعية يكون هدفها الرئيسي تعميق الصناعة في مصر عن طريق تشجيع صناعات مغذية تنتج السلع الوسيطة، وهو أمر ممكن حتماً في المدى المنظور في ضوء توفير ارتفاع الدولار حماية فعلية وان كانت مؤقتة في مواجهة السلع المستوردة كما أن الصناعات الكبيرة ستحتاج الى تطوير خطوط تغذية خلفية للمدخلات مع تعذر الاستيراد، وهو ما يخلق مساحة كبيرة يمكن استغلالها للتنسيق بين الدولة وبين الشركات الكبرى، والتي عادة ما تكون محدودة العدد، وبالتالي من السهل تنسيق عمليات التعميق معها، ويمكن اعتبار هذه الاستراتيجية احدى الاستراتيجيات التي تعتمد على التوسع الرأسي داخل المنشآت الصناعية الكبرى[٤٠].

---

٣٨ - الحبيب، عبد الرحمن، ٢٠١٥، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

٣٩ - حسين، وجدي محمود، ٢٠١٦، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية

٤٠ - الحمش، منير، ٢٠١٨، التكامل الاقتصادي العربي، دار الجليل، دمشق.

المطلب الأول

السوق المشتركة كأحد بدائل استراتيجية الاعتماد على الذات

السوق المشتركة هى التى من خلالها يتم الغاء القيود المفروضة على انتقال وحركة عناصر الانتاج من ايد عاملة وراس مال وغيرهما كوسيلة لاعادة توزيع عناصر الانتاج وتحقيق مبدأ الكفاية العفوية فى استغلال الموارد الاقتصادية ، بالاضافة الى حرية انتقال السلع بين الدول الاعضاء ووضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى، وبذلك فإن السوق المشتركة تعنى فى العموم[٤١]:

- تجميع القوى الاقتصادية للدول الداخلة فى نظام السوق المشتركة والتعامل مع الغير ككتلة إقتصادية واحدة لها مصالح مشتركة وليس كدول ووحدات إقتصادية منفردة.
- توحيد السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية لتشجيع رؤوس الأموال بين الدول المشاركة فى هذا النظام.
- دعم التبادل التجارى وتجديد إستراتيجية شاملة لتحقيق ذلك، ويتضمن ذلك التبادل فى البضائع والمنتجات الوطنية للدول المشاركة.
- تشجيع إنتقال رؤوس الأموال بين البلدان المشاركة فى السوق، وتوفير المناخ الآمن للإستثمار وتحفيز المستثمر (مواطن البلدان المشاركة) على نقل أمواله المستثمره فى البلاد الأخرى (الغرب) لإستثمارها داخل وطنه.

وتقع مرحلة السوق المشتركة إقتصادياً فى نقطة متوسطة على سلم مراحل التكامل الإقتصادى، وهى : منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركى، السوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادى، التكامل الإقتصادى.

وتختلف أهمية السوق من الناحية الإقتصادية، بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تسعى الى إنشاء السوق المشتركة مع مثيلاتها بهدف تجنب التمييز الناجم من فرض القيود على التجارة والمدفوعات، ومن إستمرارية التدخل من قبل الدولة، كما تهدف إلى التخفيف من حدة التقلبات الدورية والى زيادة الدخل القومى .

---

٤١ - خضر، عبد العليم عبد الرحمن، ٢٠١٣، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي، عالم المعرفة، جدة السعودية.

أما الدول النامية فتسعى الى إنشاء السوق المشتركة مع مثيلاتها بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والسعى لحماية إقتصادياتها من الآثار السلبية للتكتلات الإقتصادية الكبرى، ومن أهم مزايا وفوائد قيام السوق المشتركة من الناحية الإقتصادية ما يلى[٤٢]:

أولاً: زيادة سرعة معدل النمو الإقتصادى:

من المزايا والفوائد الأساسية لقيام السوق المشتركة الإسهام فى زيادة سرعة معدلات النمو الإقتصادى وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج، ومن خلال المشروعات الإقتصادية المشتركة وظهور صناعات جديدة، واتجاه المنظمين الى زيادة الإستثمار مما يؤدى الى جذب المزيد من رؤوس الاموال من الخارج، وفتح مجال جديد أمام رجال الاعمال، مما يساعد على الإرتفاع بمستوى الإستثمار فى البلاد المشاركة بالسوق.

كما يؤدى قيام السوق المشتركة الى ايجاد فرص للايدى العاملة وتنمية مهاراتها وقدراتها الذاتية، وزيادة الإهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية لمجتمعات الدول الأعضاء فيها، عن طريق زيادة نصيب تلك المجتمعات من التعليم والصحة، ومن الطبيعى أن هذا الأثر لا يظهر إلا فى المدى الطويل.

ثانياً: إتساع نطاق السوق:

تعانى غالبية دول العالم من ضيق نطاق السوق ، لذلك فان تلك المشكلة قد لا تكون ذات اثر كبير عند قيام السوق المشتركة، لأن انضمام الدول بعضها الى بعض فى سوق مشتركة يعنى فتح أسواق جديدة امام منتجات كل منها، أى كل دولة عضو فى السوق المشتركة.

ومن الناحية الاقتصادية فان اتساع السوق يؤدى الى زيادة حجم الإنتاج وانخفاض التكاليف، واتجاه الأسعار للانخفاض، وذلك لأن السوق الكبير يسمح بتطبيق ظاهرة الإنتاج الكبير بدرجة واضحة، ومن ثم يمكن استخدام عناصر الإنتاج الإستخدام الأمثل، أما اذا انقسم السوق الى عدد صغير من الوحدات ضعف استخدام عناصر الانتاج الاستخدام الاقتصادى الكامل ، اضافة الى أن السوق المشتركة ستؤدى فى الاجل الطويل الى التقليل ما امكن من اثر اى نقص فى الانتاج بسبب جمود العرض، ومن ثم يمكن للطلب الفعال أن يقوم بدوره داخل نطاق السوق ويؤثر على الناتج والتوظف[٤٣].

ثالثاً: إيجاد المنافسة:

---

٤٢ - عبد المطلب عبد المجيد، ٢٠١٤، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الافريقي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص ١٦.

٤٣ -رضوان، حمدي، ٢٠١٦، التجارة الدولية، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة.

من المزايا الهامة للسوق المشتركة ما يترتب عنها من انتشار المنافسة فى اسواق دول السوق، وبذلك فإن الصناعات التى يعتريها الخمول والكسل فى الاسواق المحلية قد يكون لها رواج فى سوق آخر، وستواجه الصناعات المحلية بعد إنشاء السوق بمنافسة من الصناعات المماثلة فى الدول الأعضاء الأخرى، والتى تتمتع بانخفاض فى تكاليف الإنتاج والأسعار ولا تخضع لأى نوع من أنواع الرسوم الجمركية وهذا سوف يؤدى إلى أمرين(٤٤):

- أولهما: إنسحاب الصناعات الضعيفة من السوق لعدم مقدرتها على الصمود أمام الصناعات المماثلة للدول الأعضاء، وبذلك يمكن تجنب اهدار الطاقات والحد من الخسائر التى يمكن أن تتحملها تلك المنشآت عند استمرارها فى الإنتاج والتى كانت معتمدة على الحماية قبل إنشاء السوق المشتركة.
- ثانيهما: الإهتمام بادخال التحسينات بصفة مستمرة على تلك الصناعات لكى تصمد أمام الصناعات المماثلة للدول الأعضاء ، ويترتب على ذلك تحسين مستوى استخدام الموارد الإقتصادية ، وخفض تكلفة الإنتاج.

وبذلك سوف تقام الصناعات التخصصية بين الدول وما يؤدى اليه التخصص من جودة مستمرة كماً ونوعاً حتى تتمكن الصناعات من الصمود أمام الصناعات الأعلى جودة.

رابعاً: الإكتفاء الذاتى ثم التصدير:

بوجود السوق المشتركة سوف يتم الإكتفاء الذاتى أو الإقتراب منه، وخفض نسبة الإعتماد على العالم الخارجى فى إستيراد السلع اللازمة للسوق المحلية، كذلك سيتم توسيع مجالات الإنتاج وتعددها لتلبى حاجة السوق فى الدول الأعضاء ثم تصدير الفائض إلى الدول الاخرى .

خامساً: تعزيز التعاون بين الدول:

بوجود السوق المشتركة يتم تعزيز التعاون الإقتصادى والتجارى وتنمية البنية التحتية للدول وبذلك يكون هناك كيان إقتصادى قوى قادر على المنافسة ولا يخشى الدول القوية والتكتلات الدولية التى لا ترحم الضعفاء(٤٥).

سادساً: استثمار الموارد الطبيعية:

---

٤٤ - زكي، رمزي، ٢٠١١، منحة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار العالم الثالث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٤٥ - زكي، رمزي، ٢٠١٦، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت لمجموعة من المتخصصين، دار الرازي، الكويت.

بالسوق المشتركة تتمكن الدول الأعضاء من استثمار مواردها الطبيعية بشروط أفضل مما لو اضطرت إلى التعاقد مع دولة قوية أو مستثمر قوى يفرض عليها شروطه، لأنها فى الوضع الأول تكون مطمئنة إلى أن مواردها الطبيعية لن تخرج عنها إلا لتعود إليها، ونتيجة لوحدة الهدف الذى يربط بين الدول الأعضاء، ولتبادل المنافع المشتركة بينهم .

سابعاً: الحد من مخاطر العولمة الإقتصادية:

قيام السوق المشتركة يحد من مخاطر العولمة الإقتصادية على واقعنا الإقتاصدارى والإجتماعى المعاصر ويؤمن قيام كتلة عربية إقتصادية تقودها المصالح المشتركة وتكون قادرة على المنافسة بما يؤهلها للتعامل مع التكتلات الإقتصادية والتجمعات الإقليمية التى أصبحت ركائز أساسية ستند إليها ما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، فإذا ما واجهت تلك الدول القوة الإقتصادية بقوة إقتصادية مقابلة فإنها ستكون من المشاركين فى العولمة وليس مجرد تابعين للغير، وبالتالى ستكون لها تأثيرها الذى لا يمكن تجاهله على إقتصاد العولمة وتصحيح مسارها.

ثامناً: قوة المساومة لدول السوق تجاه الدول الأخرى:

يؤدى التكتل الإقتصادى إلى تقوية موقف الدول الأعضاء فى السوق العالمية ، ويزيد من قوة المساومة لديها، ويرجع ذلك إلى أن التكتل الإقتصادى يؤدى إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة فى نسبة من التجارة الدولية، اكبر من تلك التى تتحكم فيها كل دولة على حدة[٤٦].

المطلب الثاني

التكامل الاقتصادي كأحد بدائل استراتيجية الاعتماد على الذات

على الرغم من الاهتمام بكلمة التكامل في الأدب الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود بهذه الكلمة ، حيث أن هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينها في تعريف التكامل:

- الاتجاه الأول: هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني : أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما.
- الاتجاه الثاني: هو اتجاه أكثر تحديداً حيث يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

كما أن هناك تعريف آخر للتكامل الاقتصادي أكثر شمولية يوضح بأن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في

---

٤٦ - زهران، حمدية، ٢٠١٧، مشكلة التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة.

اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية[٤٧].

ومما لا شك فيه أن الدول عندما تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هناك دوافع تدفعها لتحقيق هذا التكامل، هذه الدوافع منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي ، وفيما يلي نتناول هذه الدوافع:

أولاً: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي:

تعد المصالح السياسة من أهم الأسباب التي تدفع الي إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع السياسية التي تكون وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل، وقد يكون الدفع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوربية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق هو تخوف الدول الأوربية من امتداد النفوذ الشيوعى إليها أو تقسيم امريكا والاتحاد السوفيتي–سابقا العالم الى قسمين يتم سيطرتهما عليهما.

وتؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضاً سياسية ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منها في الآخرى وتتأثر بها أيضاً وكما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي فإنه يحدث العكس كذلك، حيث أن من شأن التكامل الاقتصادي إذا نجح وتطور ألا يبقي التنظيمات أو العلاقات السياسية على وضعها القديم سواء فيما بين الدول المشتركة في التكامل أو فيما بينها وبين الدول الأخرى، إذا بتعين إجراء التعديلات اللازمة للمؤاءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد. وللتدليل على أن المصالح السياسية تعد من أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول نضرب الأمثلة التالية[٤٨]:

- اتحاد الزولفرين Zolleverein والذي كان تمهيداً لتحقيق وحدة المانيا سياسياً وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، وكان مثالاً طيباً لتقارب اقتصادي

---

٤٧ - حسين عمر، ٢٠١٦، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٧.

٤٨ - حسين عمر، ٢٠١٤، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، تهامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جدة، ص ٥٩.

بقصد تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة له، وقد كان هذا الاتحاد الجمركي اداة مباشرة لتحقيق وحدة المانيا سياسياً.

- التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية حيث كان هذا التجمع رداً على التحديات السياسية التي واجهت أوروبا خلال تلك الفترة، ونصت المادة الثانية من معاهدة روما على ان أغراض هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وبالتالي يتضح أن الغرض الأساسي لهذه الإتفاقية العمل على تطوير التجمع الاقتصادي الأوروبي- أو السوق الأوروبية المشتركة- إلى وحدة سياسية واحدة.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية المنعقدة بين دول الجامعة العربية، حيث لم تنشر هذه الاتفاقية صراحة إلى انها تستهدف غرضاً سياسياً، بل اشارت إلى هدفها الاقتصادي، حيث جاء في ديباجة هذه الاتفاقية، انه رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها وتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها، فقد انفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية.

ولا شك أن الظروف التي يمر بها العالم العربي على المستويين السياسي والاقتصادي تعتبر ملائمة الآن تماماً لبدء السير بشكل متدرج نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، على نحو يمكن أن يؤدي إلى تغير شكل الخريطة العربية خلال السنوات القادمة وتحقيق موقع مناسب للدول العربية في عالم القرن الحادي والعشرين. ويمكن القول بان التفكير السياسي العربي قد أصبح مهيأ الآن لدعم قيام تكامل اقتصادي عربي واقعي يستند على أسس قوية تجعله غير قابل للانتكاس إلى حد بعيد، فهناك قناعات متزايدة بأهمية البعد الاقتصادي في الحفاظ على تماسك واستقرار الدول العربية، واستعداد أكبر للفصل في الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي، والعمل على تحقيق الوحدة في التعامل مع الأطراف الخارجية والعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات، ومن ثم أصبحت القاعدة السياسية الفكرية للتكامل الاقتصادي أكثر ملائمة عن ذي قبل[٤٩].

ومن ثم فإنه لا يمكن توحيد الدول العربية سياسياَ دون أن يتم توحيدها اقتصادياَ في نفس الوقت، فكل من الوحدتين السياسية والاقتصادية ضرورية لوجود الأخرى، فخدمة الاقتصاد العربى هي في نفس الوقت خدمة السياسة العربية، ولا يمكن للدول العربية أن تواجه المخاطر التي تحيط بها في الوقت الراهن، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئونها السياسية بحجة الإصلاح السياسي وغير

٤٩ - حسين عمر، ٢٠١٦، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٧.

ذلك من الحجج الواهية، إذا ما بقى اقتصاديا مفككاً على ما هو عليه الحال الآن، فضلاً عن تفككها سياسياً.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

إلى جانب الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي، توجد الدوافع الاقتصادية والتي يمكن إجمالها فيما يلي[٥٠]:

- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وان العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوى اقتصاديا داخلياً وخارجياً، كما أصبح لهذه التكتلات دور ريادي وأساسي في حركة الاقتصاد والتجارة العالمي.
- رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة.
- رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العصر الحالي، ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتامين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.
- التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة نقلاً على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصاداتها مجتمعة.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدوافع أو المبررات التي تدفعها لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي [٥١]:

---

٥٠ - رمزي زكي، ٢٠٠٣، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٥.

٥١ - سعد الله، عمر اسماعيل، ٢٠١٨، تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر.

- اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها كل دولة من الدول العربيـــة، فهنـــاك دول كثيفة في السكان مثل مصر والسودان والعراق، ودول اخرى تعاني من قلة السكان مثـــل ليبيـــا وعمان حيث تبلغ الكثافة السكنية لكل كيلو متر مربع حوالي ٢,٣ ،٢، ١,٧ على التوالي٠
- اختلاف الموارد الطبيعية المالية بين الدول العربية، فهناك دول ذات دخول وفوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كالدول البترولية، ودول أخرى وهي الغالبية تعاني من نـــدرة رؤوس الـــأموال وذات مديونيات كثيرة، ويتراوح متوسط دخل الفرد سنوياً في الدول العربية بين ٦٠٠ دولار، واكثر من ٢٥ألف دولار، يضاف إلى ذلك أن رؤوس الاموال الخاصة ببعض الدول البترولية يتم استثمارها في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بينما هناك دول عربية أخرى غارقة في مديونياتها الخارجية٠
- ضيق حجم الأسواق الداخلية للدول العربية، ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثـــة والكبيرة الحجم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي.
- انخفاض الإنتاجية، وشدة التبعية للدول المتقدمة في النواحي الثقافية والعلمية والفنية، حيث يرتكـــز التعليم على النواحي النظرية فضلاً عن غياب التكنولوجيا الحديثة الأمر الذى يؤدى إلى انخفـــاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تشـــهدها دول العـــالم المتقدمة، وتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي.
- تملك الدول العربية خاصة الدول البترولية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار مودعة في البنوك الغربية.
- انخفاض حجم التجارة البيئية للدول العربية حيث لم يتجـــاوز ١١,٥% مـــن إجمـــالي تجارتهـــا الخارجية، في الوقت الذي يبلغ فيه حجم التجارة البيئية لدول الاتحاد الأوربي ٦٠% مـــن إجمـــال تجارتها الخارجية.
- ضعف المركز التفاوضي والتنافسي للدول العربية في علاقاتها الاقتصادية الدولية، ممـــا يجعلهـــا تعانى في علاقتها الاقتصادية الخارجية، فتجارة الصادرات لهذه البلدان تعتمد أساساً علـــى الســـلع الأولية، أما تجارة الواردات فيتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية وسلع استهلاكية مصـــنوعة ، والجزء الأصغر منها في معظم الحالات عبارة عن الآت ومعدات وتجهيزات صناعية ووســـائل نقل.
- التغيرات التي حدثت بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة وقيام التكتلـــات الاقتصـــادية التـــي لـــا تعترف بالكيانات الصغيرة والمبعثرة سياسياً واقتصادياً، وقيام منظمة التجارة العالميـــة وانضـــمام معظم الدول العربية إليها وما أوحدته هذه المنظمة من ظروف لابد من الاستعداد لهـــا والتعامـــل معها، فتحرير التجارة العالمية وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية، وقيـــام التكتلـــات الاقتصـــادية

العملاقة وتنسيق المصالح فيما بينها أوجد تحديات كبيرة لا يمكن مواجهتها إلا بالتنسيق بين الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي بينها والذي أصبح صرورة ملحة لا غنى عنها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في المنطقة العربية حتى تستطيع الدول العربية التعايش والتجاوب مع المستجدات الدولية، وخلق كيان اقتصادي عربي قوي يسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي ويجنب الدول العربية الوقوع في سلبيات حرية التجارة والعولمة والأزمة التي يمكن أن تتعرض لها في تعاملها منفردة في الساحة الدولية.

إزاء كل ما سبق وإزاء التغيرات السياسية والأزمة الاقتصادية العالمية لم يعد أمام الدول العربية من مخرج لتحقيق حلم التكامل الاقتصادي بينها سوى العمل الجاد لتجاوز الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الحلم وإيجاد الإدارة السياسية القوية والصادقة من قبل القادة العرب لتجاوز كافة الصعوبات والمعوقات، ذلك أن الإدارة السياسية هي أساس إمكانية التغلب على كل تحويل حلم التكامل العربي إلى واقع ملموس، وكذلك فإنه يجب على المؤسسات العربية المتخصصة وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية المساهمة في بلورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ذلك انه إذا لم تتمكن الدول العربية من إنجاز هذه المهمة فإنها سوف تجد نفسها امام مخاطر التدايات التي يفرضها النظام العالمي الجديد والتي يأتي على رأسها مخاطر الازمات الاقتصادية والعولمة والتكتلات الاقتصادية والتي ستضطر الدول العربية إلى مواجهتها فرادى، والواقع يشير إلى أنها لن تتمكن من ذلك، وبالتالي تتحول إلى دول هامشية ثانوية تابعة لغيرها من الدول المتقدمة.

ثالثاً: تجارب التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية:

- السوق العربية المشتركة:

في عام ١٩٦٣ وقعت خمس دول عربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية بهدف قيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن لها ولرعاياها قدم المساواة حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال وانضمت العراق واليمن إلى الاتفاق عام ١٩٦٣ غير أن خمس دول فقط هي التي اودعت وثائق التصديق وهي، مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت[٥٢].

وأنشئ بناء على هذه الاتفاقية "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" الذي اتخذ عام ١٩٦٤ خطوات نحو إنشاء سوق عربية مشتركة وأصدر قرار بأن تلغى حتى أول يناير ١٩٧٤ الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على تبادل المنتجات المحلية بين البلاد التي صدقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

---

٥٢ ـ بحوث مختارة، جامعة الملك سعود، من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، السعودية.

- اتحاد دول المغرب العربي:

في عام ١٩٦٤ بحث وزراء الاقتصاد في دول الغرب العربي الثلاث، المغرب وتونس والجزائر سبل تدعيم التعاون فيما بينهم وقاموا بتوقيع اتفاقية لتنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وتم إنشاء لجنة استثمارية دائمة تضم وزراء الاقتصاد في الدول الثلاث، كما أنشئ مركز الدراسات والبحوث الصناعية بمساعدة الأمم المتحدة.

- التكامل المصري السوداني:

في عام ١٩٧٤ تم توقيع برنامج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان بغرض تدعيم الروابط بين الشعبين الشقيقين في كافة المجالات. وأنشأ برنامج العمل السياسي مؤسسات التكامل متمثلة في مؤتمر برلماني مشترك، ولجنة سياسية عليا مشتركة، ولجنة وزارية عليا مشتركة ينبثق عنها سكرتارية ووزير لشئون التكامل في البلدين، ومجلس الدفاع المشترك، كما تشرف اللجنة الوزارية على لجان متخصصة في الزراعة والري والصناعة والتجارة.....الخ ومشروعات مشتركة في هذه المجالات[٥٣].

وفي عام ١٩٨٣، تم توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان، ونص على إنشاء مجلس أعلى للتكامل كأعلى سلطة للتكامل، وكذلك برلمان وادى النيل، وسكرتارية للتكامل تشرف على مجلس الدفاع واللجان الفنية المتخصصة، واستحدث الميثاق صندوق التكامل لتمويل مشروعات التكامل المختلفة.

- مجلس التعاون الخليجي:

في عام ١٩٨١ أنشئ مجلس التعاون الخليجي من ست دول عربية في منطقة الخليج العربي وهي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت. كما وقعت في نفس العام اتفاقية للتعاون الاقتصادي، ويعتبر مجلس الشئون الخليجي هو السلطة العليا لتنسيق السياسات الاقتصادية وكيفية التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، ويضم ملوك وأمراء هذه الدول ويجتمع مرتين سنوياً. كما أنشئت أمانة عامة لمجلس التعاون الخليجي، ولها ميزانية مستقلة، كما أنشئت لجان متخصصة في شئون الاقتصاد والسياسة والثقافة..... الخ ، لتدعيم أعمال الأمانة العامة ومجلس الوزراء.

---

٥٣ - شلبي، اسماعيل عبد الرحيم، ٢٠٠٠، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

مما سبق يتضح أنه وبالرغم من أن البلدان العربية بدأت تجارب التكامل والاتحاد والتعاون فيما بينها مبكراً، إلا أن هذه التجارب لم ترتق إلى المستويات المطلوبة، أو لم تحقق الأهداف الكاملة التي أدت إلى قيام مثل هذه التحالفات، كما أنها لم ترضي تطلعت وآمال شعوبها.

رابعاً: آثار التكامل الاقتصادي على الدول العربية:

من الممكن ان يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المتكاملة العديد من الايجابيات وهذه الايجابيات ليست درباً من الخيال فقد حققتها لنفسها مجموعات من الدول التي أخذت التكامل الاقتصادي مأخذ الجد، ويمكن إبراز هذه الايجابيات على النحو التالي[٥٤]:

- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة:

من أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول العربية المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية ، وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح، كما تتحقق مصلحة المستهلك كذلك، حيث يحصل على السلعة ممن ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة، وبالتالي يحصل عليها هو بأقل ثمن، أياً كانت الدولة التي يتبعها المنتج طالما أنها إحدى الدول الداخلة في إطار التكامل، وقد كان المستهلك قبل حدوث التكامل يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطني داخل بلده الذي ينتمي إليه حتى ولو كان هذا المنتج ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى أقل فى الجودة.

- اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة:

كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول العربية المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية، كما انه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير حيث انها سوف تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجارياً في الدول الداخلة في التكامل، كما أن اتساع حجم السوق ينمي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي والدخول في الاستثمارات الكبيرة، كما أنها تشجع فرص الاختراع مما يؤدي إلى تحسين نوع الإنتاج وتخفيض نفقاته مما يقوي من مركز المنتجات في المنافسة الدولية، كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنضمة إليه

---

٥٤ ـ عادل أحمد حشيش، ٢٠٠٢، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص ٤٨.

وتنسيق سياستها الاقتصادية مما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم[٥٥].

- حرية انتقال رأس المال والعمل:

كذلك يؤدي التكامل الاقتصادي إلي حرية انتقال راس المال والعمل من البلد الذى تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية، وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمل في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على احسن وجه ممكن، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول العربية المتكاملة[٥٦].

- القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى:

من محاسن وايجابيات التكامل الاقتصادي أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتي تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي حتماً إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده، والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسن وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية، حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الاجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج، وبالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادرتها والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة.

وخير مثال على قدرة الدول المتكاملة على المساومة ما كان من الدول العربية البترولية في حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث استطاعت هذه الدول عن طريق تحكمها وسيطرتها على البترول وهو مورد من الموارد الحيوية أن تحصل على نتيجتين هامتين، إحداهما ذا أثر سياسي، وهو تغير موقف الدول الأوربية من القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، حيث بدأت هذه الدول الأوربية في أخذ بعض الموقف الايجابية العملية في المحافل الدولية للدفاع عن الحقوق المشروعة للدول العربية المحتلة وحقها في الاستقلال وحق الشعب الفلسطيني في ان تكون له دولة مستقلة، والنتيجة الأخرى ذا أثر اقتصادي، حيث تحكمت هذه الدول في أسعار البترول واستطاعت أن ترفع

---

٥٥ - حمدي رضوان، ٢٠١٦، التجارة الدولية – دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، ص ٢٣

٥٦ - حسين عمر، ٢٠١٦، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٧.

سعر البرميل الواحد من البترول والذى وصل في أواخر عام ١٩٧٩ وأوائل ١٩٨٠ إلى خمسة أضعاف ثمنه قبل حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣[٥٧].

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال المنظمين على الاستثمار، الأمر الذى يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات، كما ان التكامل الاقتصادي يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل ، فاتساع السوق وما يتبعه من زيادة معدل الطلب علي السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في الدول الداخلة في التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع ، يضاف إلى ذلك رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الطاقات الإنتاجية في الدول الداخلة في التكامل الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبري التي لا تستطيع الدول فرادى أن تنشأها، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار وإقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة.

- خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة:

لاشك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، ومن ثم زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في كافة الدول الداخلة في التكامل ، وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة في هذه الدول[٥٨].

المطلب الثالث

متطلبات وشروط وأسس السوق المشتركة كأحد بدائل استراتيجية الاعتماد على الذات

هناك شروط ومتطلبات كثيرة يضعها الإقتصاديون لكى تتحقق السوق المشتركة ويتم قيامها على الوجه المطلوب، والذى يتحقق من خلالها الأمن والإستقرار والرخاء، لأن قيام السوق المشتركة يتطلب

---

٥٧ - حسن علي صالح بتران، ٢٠١٠، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تجذير التبعية الاقتصادية: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ص ١١٢.

٥٨ - حسين عمر، ٢٠١٤، مرجع سابق ذكره، ص ٦٢.

بيئة إقتصادية وسياسية وإجتماعية مناسبة لكى تتحقق أهدافها، ولذلك فإن من أهم الشروط والمتطلبات اللازمة ما يلى[٥٩]:

أولاً: توحيد القوانين والسياسات الإقتصادية:

هذا يتطلب ضرورة مراجعة السياسات الإقتصادية وتعديل هذه السياسات بما يحقق المصالح الإقتصادية المشتركة لكل دولة مع غيرها من الدول الأعضاء ، أى لابد من العمل على توحيد السياسات الإقتصادية والتجارية والمالية ، او ايجاد سياسة مشتركة لكل منها ، وكذلك العمل على توحيد القوانين التجارية والصناعية والعمالية والمصطلحات بين الدول الأعضاء ، لكى تسهل عملية التبادل التجارى وغيرها[٦٠].

اذ لابد من اتخاذ خطوات تنسيقية تشمل المجالات التشريعية والقانونية والنقدية والمالية والادارية والتجارية، حيث ان المستوى الجديد من تنسيق السياسات المالية والنقدية والصناعية والتجارية بين الدول الاعضاء سيساعد فى قيام سوق قوية ومستدامة، خاصة عندما يقبل الاعضاء بتطبيق قواعد ونظم موحدة للتجارة والانتاج والاستثمارات ، وهذه ليست مهمة سهلة بين مجموعة كبيرة من الدول ، حيث تحتاج الى أطر مؤسسية راسخة ، وسياسات مرنة وفعالة ، ولذلك لابد من اصلاحات اقتصادية هيكلية فى الاجل الطويل ، واخرى فى الاجلين القصير والمتوسط لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تحرير التجارة:

سوف تتوفر هذه البيئة عندما توافق جميع الدول الاعضاء على ازالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات، أي لابد من التوسع فى التبادل التجارى بين الدول الاعضاء واعطاء الاولوية فى الاسواق لمنتجات تلك الدول، وتخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية عليها. ولابد من تطبيق نوع من السياسة الجمركية الموحدة تجاه الدول غير الأعضاء ، بمعنى ان السلع والخدمات التى يعد منشؤها احد الدول الاعضاء سيتم تداولها بحرية تامة ، بينما السلع والخدمات الأجنبية يتم التعامل معها بوضعية أخرى ، وهذا يعنى حماية للصناعات المحلية لتلك الدول من المنافسة الاجنبية .

ثالثاً: جودة المنتجات:

---

٥٩ - عادل أحمد حشيش، ٢٠٠٢، مرجع سابق ذكره، ص ٨٢.

٦٠ - عادل أحمد حشيش، ٢٠١٢، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٦٧.

يجب العمل على تحسين منتجات الدول الاعضاء وتقوية اوضاعها التنافسية ، وستؤدى السياسات التجارية والمزايا نتيجة السوق المشتركة الى زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء ، وبالتالى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية لهذه الدول ، وتستطيع تعظيم منافعها من تحرير التجارة البينية اكثر من تحرير التجارة على المستوى العالمى[٦١].

رابعاً: حرية انتقال عوامل الانتاج

ان حرية انتقال عوامل الانتاج بين الدول الاعضاء تؤدى الى اتساع وزيادة الانتاج، وهو ما يعنى زيادة الاستثمارات، واستيعاب الطاقات الانتاجية، ويمكن توظيف الموارد الاقتصادية لاكثر استخدامات الموارد نفعا وتخصيصها بطريقة مثلى ، وهذا يعنى ان الموارد الاقتصادية خصصت بكفاءة، وهو ما ينعكس على زيادة الكفاءة والاناجية والقدرة التنافسية للدول الاعضاء ومن جة اخرى يتيح انتقال عناصر الانتاج بحرية للدول الاستفادة من الحجم الكبير والتخصص والمزايا النسبية فى التجارة واقتصاديات الحجم الكبير ، وستؤدى المنافسة بين الشركات المحلية فى العالم العربي الى الجودة الانتاجية والتجمع فى شكل شركات كبيرة ومندمجة لمواجهة الشركات الاجنبية.

خامساً: المشروعات المشتركة:

لابد من التخطيط طويل الاجل لمشروعات اقتصادية كبرى يشترك فيها العديد من الدول العربية وتتكامل من خلالها جهود وموارد وثروات وقدرات المسلمين الاقتصادية ، وهذه المشروعات تكون فى الصناعة والزراعة وغيرهما ، وذلك لتوفير متطلبات دول العالم العربي من الغذاء والكساء والآلات والمعدات وكل احتياجات الحياة لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، ونحن فى العالم العربي لدينا ما يؤهلنا لتحقيق ذلك من اراضى خصبة صالحة للزراعة ومن قاعدة صناعات تستطيع ان تتطور للوفاء بكثير من متطلباتنا الحياتية، وليس من المعقول ان نحصر التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية فى تبادل بعض السلع والخدمات فهذا جزء بسيط مما يجب اتباعه لكى تكون سوق مشتركة فاعلة او تكامل اقتصادى ناجح[٦٢].

سادساً: التخطيط الجيد للتعاون

---

٦١ - حميد الجميلي، ٢٠٠٨، دراسات في التطورات الاقتصادية والعالمية والاقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ص ٢٤.

٦٢ - حاجة عبد القادر عبد الله أبو رجيلة، ٢٠١٠، أثر المنظمات الاقتصادية الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ص ٧٩.

لابد ان يكون هناك تخطيط للتعاون الاقتصادى بين البلاد العربية فى مختلف المجالات وهذا يتطلب انشاء منظمة اقتصادية متخصصة – تكون ضمن تكوينات الامانة العامة التى سيأتى الكلام عنها_ ودعمها بالامكانيات المادية والفنية اللازمة لوضع الخطط وتحديد السياسات بعد جمع المعلومات والبيانات الصحيحة من الامكانات الاقتصادية للدول العربية. وكذلك العمل على ايجاد اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للدول الاعضاء، وتفعيل دور بنك التنمية العربي وذلك للعمل على استمرار النمو الاقتصادى للسوق العربية.

سابعاً: التعامل مع المنظمات الاقتصادية الدولية:

المنظمات الاقتصادية الدولية لها دور كبير فى تسيير الاقتصاد العالمى، ولذلك لابد من التخطيط الجيد من جانب الخبراء والمختصين لكيفية التعامل مع الاتفاقات الدولية وكيفية تفادى آثارها السلبية وخاصة منظمة الجات وبعدها منظمة التجارة العالمية، ورسم الاسلوب الامثل للتعامل مع الكيانات والتكتلات الاقتصادية الدولية.

ثامناً: التدرج فى اقامة السوق:

التدرج سنة من سنن الكون والحياة، ولذلك فان التدرح فى اقامة السوق العربية المشتركة مهم جدا، اى لابد ان يتم ذلك وفق التدرج والواقعية المطلوبة لذلك وتطبيق سياسة الخطوة خطوة ، وعلى ذلك لابد ان ينص فى اتفاقية السوق العربية المشتركة على تحديد مهلة معينة تمكين الدول الاعضاء من الانتقال من النظام الحالى الى النظام الجديد ، وتقسم هذه المهلة الى فترات انتقالية معينة وامكانية مد هذه الفترات بعض الوقت عند اقتضاء الضرورة، ومن التدرج[٦٣] :

- التدرج فى اطلاق حرية تبادل المنتجات بمختلف انواعها، والثروات الطبيعية بين الدول الاعضاء.
- التدرج فى الغاء القيود الكمية على المبادلات بين الدول الاعضاء بشكل مرحلى.
- التدرج فى تطبيق تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة الدول الخارجية، وذلك بعد الاتفاق على ايجاد اتحاد جمركى تكون الدول الاعضاء بمقتضاه ارضا جمركية واحدة.

تاسعاً: التنسيق وعدم المنافسة:

يجب تنسيق التبادل التجارى بين الدول الاعضاء ومراعاة وضع التخصص الانتاجى فى كل منهما، كذلك منع المنافسة بين الدول الاعضاء فى مختلف المجالات الاقتصادية على ان تكون المنافسة مع الدول الخارجة عن السوق على اشدها من حيث جودة الانتاج وتقليل تكاليفه، بالاضافة لعدم

---

٦٣ - أحمد مهدي بلوافي، ٢٠٠٨، مرجع سابق ذكره، ص ١٧.

اخضاع المنتجات بمختلف انواعها والثروات الطبيعية المتبادلة بين الدول الاعضاء الى رسم تصدير جمركى[٦٤].

عاشراً : تنظيم السوق وادارته:

وليتمكن السوق من تنفيذ مهامه على الوجه المطلوب ويدار ادارة تحقيق الاهداف المرجوة لادب من وجود الاجهزة التالية :

- **المجلس الأعلى (الجمعية العمومية):**

من الأساسيات ايجاد مجلس اعلى للسوق المشتركة، وهو بمثابة الجمعية العمومية ويتكون من ممثلى الدول الاعضاء، اى من روؤساء الدول الاعضاء فى السوق او من ينوب عنهم، ويختص بمناقشة ما يقدم اليها من اعمال ومن بينها التقرير السنوى عن السوق الذى تقدمه اليها الهيئة الادارية الرئيسية بالسوق، وأن يكون لهذا المجلس حق التوجيه والارشاد وتقديم المقترحات ، ويقوم بالمصادقة على القرارات المرفوعة اليه من المجلس الوزارى كما يقوم باعتماد السياسات الرئيسية لعمل السوق ، وتكليف اللجان والاجهزة الاخرى بتنفيذ كل القرارت الصادرة عنه ويختص ايضا باعتماد اسس التعامل مع الدول الاخرى ، ويقوم المجلس كذلك باجراء مراجعة دورية لما تم انجازه من خطوات واجرارات اقتصادية واجتماعية[٦٥].

- **المجلس الوزارى:**

هذا المجلس يتكون من الوزراء المختصين فى الدول الأعضاء، تبعا للموضوع المطروح للمناقشة، فوزراء التجارة يشاركون فى الاجتماعات التى تناقش الشئون التجارية ، ويشارك وزراء الصناعة عندما تناقش الشئون الصناعية وهكذا ، ويناقش المجلس هذا مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء ، ويقترح السياسات ويضع التوصيات والدراسات والمشروعات التى تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق فى مختلف المجالات ، وكذلك النظر فى الدراسات المرفوعة اليه من اللجان الفرعية المختصة ومناقشتها واعتمادها تميهدا لرفعها للمجلس الاعلى للمصادقة عليها. ولذلك يعتبر المجلس الوزارى حلقة الوصل بين قمة الهرم (والمتمثلة فى المجلس الاعلى) وقاعدته (والمتمثلة فى الامانة العامة ولجان فرعية متخصصة).

- **الأمانة العامة (هيئة ادارية):**

---

٦٤ - لمياء فاروق مهدي عيسى، ٢٠١٥، دور مشروعات الهيئات الدولية لمواجهة تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية مع التطبيق على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٢، ص ٧٠٠.

٦٥ - وجدي محمود حسين، ٢٠١٣، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص ٣٦.

ايجاد هيئة ادارية رئيسية للسوق من اساسيات اقامة السوق المشتركة، لكى تعنى بتنفيذ سياسة السوق، وتتكلم باسمها وتمثلها امام الحكومات الخارجية وتكون مسئولة امام الجمعية العمومية عن تقدم اعمال السوق، وتتكون من امين عام معين من قبل المجلس الاعلى وامناء مساعدين فى مختلف الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وجهاز وظيفى يضم مختلف التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والشرعية والقانونية والفنية والادارية ونحو ذلك وهذا الجهاز عبارة عن لجان متعددة متخصصة تتولى ادارة القطاعات المختلفة التى تقتضيها حاجة السوق[٦٦]. وتعتبر هذه الامانة بمثابة الجهاز الاقتصادى التنفيذى للسوق المشتركة فمن خلالها تتم مراقبة ومتابعة تنفيذ القرارات والسياسات المعتمدة من قبل الامجلس الاعلى للسوق ، كما تقوم الامانة العامة بتحضير واعداد جداول اعمال المجلس الوزارى ، وكذلك تقوم باعداد التقارير الدورية عن اعمال وانشطة السوق المشتركة، بالاضافة الى اعداد الميزانيات والحسابات الختامية.

الخاتمة والتوصيات

لقد تركزت دراستنا بشكل أساسي على تناول البدائل المختلفة لاستراتيجية الاعتماد على الذات كبديل للاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتأسيساً على ذلك، فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي نوردها فيما يلي:

١. انشاء سوق مشتركة يمكن من خلالها الغاء القيود المفروضة على انتقال وحركة عناصر الانتاج من ايد عاملة وراس مال وغيرهما كوسيلة لاعادة توزيع عناصر الانتاج وتحقيق مبدأ الكفاية العفوية فى استغلال الموارد الاقتصادية ، بالاضافة الى حرية انتقال السلع بين الدول الاعضاء ووضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى، وبذلك فإن السوق المشتركة تعنى فى العموم:

- تجميع القوى الاقتصادية للدول الداخلة فى نظام السوق المشتركة والتعامل مع الغير ككتلة إقتصادية واحدة لها مصالح مشتركة وليس كدول ووحدات إقتصادية منفردة.
- توحيد السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية لتشجيع رؤوس الأموال بين الدول المشاركة فى هذا النظام.
- دعم التبادل التجارى وتجديد إستراتيجية شاملة لتحقيق ذلك، ويتضمن ذلك التبادل فى البضائع والمنتجات الوطنية للدول المشاركة.

---

٦٦ - سميرة ابراهيم أيوب، ٢٠١٠، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي – دراسة تحليلية وتقيمية، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر ، ص ٩٥.

- تشجيع إنتقال رؤوس الأموال بين البلدان المشاركة فى السوق، وتوفير المناخ الآمن للإستثمار وتحفيز المستثمر (مواطن البلدان المشاركة) على نقل أمواله المستثمره فى البلاد الأخرى (الغرب) لإستثمارها داخل وطنه.

٢. توسيع نطاق السوق المشتركة لأن انضمام الدول بعضها الى بعض فى سوق مشتركة يعنى فتح أسواق جديدة امام منتجات كل منها، أى كل دولة عضو فى السوق المشتركة. ومن الناحية الاقتصادية فان اتساع السوق يؤدى الى زيادة حجم الإنتاج وانخفاض التكاليف، واتجاه الأسعار للانخفاض، وذلك لأن السوق الكبير يسمح بتطبيق ظاهرة الإنتاج الكبير بدرجة واضحة، ومن ثم يمكن استخدام عناصر الإنتاج الإستخدام الأمثل، أما اذا انقسم السوق الى عدد صغير من الوحدات ضعف استخدام عناصر الانتاج الاستخدام الاقتصادى الكامل ، اضافة الى أن السوق المشتركة ستؤدى فى الاجل الطويل الى التقليل ما امكن من اثر اى نقص فى الانتاج بسبب جمود العرض، ومن ثم يمكن للطلب الفعال أن يقوم بدوره داخل نطاق السوق ويؤثر على الناتج والتوظف.

٣. تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الإقتراب منه، وخفض نسبة الإعتماد على العالم الخارجى فى إستيراد السلع اللازمة للسوق المحلية، كذلك سيتم توسيع مجالات الإنتاج وتعددها لتلبى حاجة السوق فى الدول الأعضاء ثم تصدير الفائض إلى الدول الاخرى .

٤. تعزيز التعاون الإقتصادى والتجارى وتنمية البنية التحتية للدول وبذلك يكون هناك كيان إقتصادى قوى قادر على المنافسة ولا يخشى الدول القوية والتكتلات الدولية التى لا ترحم الضعفاء.

٥. استثمار الموارد الطبيعية من خلال السوق المشتركة بشروط أفضل مما لو اضطرت إلى التعاقد مع دولة قوية أو مستثمر قوى يفرض عليها شروطه، لأنها فى الوضع الأول تكون مطمئنة إلى أن مواردها الطبيعية لن تخرج عنها إلا لتعود إليها، ونتيجة لوحدة الهدف الذى يربط بين الدول الأعضاء، ولتبادل المنافع المشتركة بينهم.

٦. وأخيراً، الاهتمام بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية حيث يساعد التكامل الاقتصادي على تقسيم العمل بين الدول العربية المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، بالاضافة الى اتساع نطاق السوق في الدول العربية المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية، وتحقيق القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتي تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي حتماً

إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده.

قائمة المراجع

بحوث اقتصادية عربية ، ع ١٠ ، شتاء ١٩٩٧م – برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، د. محمد احمد الأفندي ، ص ١٠٩.

بحوث مختارة، جامعة الملك سعود، من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، السعودية.

تنق في نفق الصندوق ، لنفس الكاتب

حاجة عبد القادر عبد الله أبو رجيلة، ٢٠١٠، أثر المنظمات الاقتصادية الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ص ٧٩.

الحبيب، عبد الرحمن، ٢٠١٥، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

حسن علي صالح بتران، ٢٠١٠، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تجذير التبعية الاقتصادية: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ص ١١٢.

حسين عمر، ٢٠١٤، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، تهامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جدة، ص ٥٩.

حسين عمر، ٢٠١٦، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٧.

حسين، وجدي محمود، ٢٠١٦، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية

حمدي رضوان، ٢٠١٦، التجارة الدولية – دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، ص ٢٣

الحمش، منير، ٢٠١٨، التكامل الاقتصادي العربي، دار الجليل، دمشق.

حميد الجميلي، ٢٠٠٨، دراسات في التطورات الاقتصادية والعالمية والاقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ص ٢٤.

خضر، عبد العليم عبد الرحمن، ٢٠١٣، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي، عالم المعرفة، جدة السعودية.

رضوان، حمدي، ٢٠١٦، التجارة الدولية، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة.

رمزي زكي، ٢٠٠٣، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٥.

زكي، رمزي، ٢٠١١، منحة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار العالم الثالث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

زكي، رمزي، ٢٠١٦، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت لمجموعة من المتخصصين، دار الرازي، الكويت.

زهران، حمدية، ٢٠١٧، مشكلة التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة.

سعد الله، عمر اسماعيل، ٢٠١٨، تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر.

سميرة ابراهيم أيوب، ٢٠١٠، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي – دراسة تحليلية وتقيمية، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر ، ص ٩٥.

شلبي، اسماعيل عبد الرحيم، ٢٠٠٠، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

عادل أحمد حشيش، ٢٠٠٢، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص ٤٨.

عادل أحمد حشيش، ٢٠١٢، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٦٧.

عبد المطلب عبد المجيد، ٢٠١٤، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الافريقي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص ١٦.

لمياء فاروق مهدي عيسى، ٢٠١٥، دور مشروعات الهيئات الدولية لمواجهة تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية مع التطبيق على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٢، ص ٧٠٠.

مجلة اتحاد المصارف العربية ، مايو /أيار ٢٠٠٧م ، القطاع المصرفي المصري ، إصلاح وتطوير استراتيجي ص ، يتصرف .

مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة ، ص ٦١ ، موقع الجزيرة ، قسم المعرفة ، تحت عنوان : العرب وسياسات الصندوق والبنك الدوليين القسرية ، للكاتب : عبد الحافظ الصاوي.

مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ع ٢٤ ، السنة ١٠ صيف ٢٠٠١م – التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمن خلال القرن الحادي والعشرين ، فضل على مثنى ، ص ٧٤ ، بتصرف بحوث اقتصادية عربية ، ع١٠، شتاء ١٩٩٧م – برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، د. محمد احمد الأفندي ، ص ١٠٩، والملاحظ أن هذه الأهداف هي نفس وصفة الصندوق والبنك

مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ع ٢٤ ، السنة ١٠ صيف ٢٠٠١م – التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمن خلال القرن الحادي والعشرين ، فضل على مثنى ، ص ٧٣ ، بتصرف. مجلة شؤون العصر ع٧ ، السنة ٦ ، محرم – ربيع أول ١٤٢٣هـ / ابريل – يونيو ٢٠٠٢م – إستراتيجية البنك الدولي تجاه اليمن، د. طه احمد الفسيل ، ص ٤٩.

موقع BRETTON WOODS@ project (مشروع بريتون وودز – الأصوات المنتقدة للبنك الدول وصندوق النقد الدولي) تحت عنوان : تركيا على مدى العقد مع صندوق النقد الدولي ، للكاتب : Erin Yeldan

موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مر الخارج ! نقلا عن قدس برس ، للكاتب : عبد الكريم حمودي هون بيد.

موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج ! نقلا عن قدس برس ، للكاتب : عبد الكريم حمودي ، موقع جريدة الشرق القطرية، تحت عنوان : الاقتصاد التركي ، للكاتب : ممدوح الولي.

موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان: تركيا في فخ الفساد بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٤م.م

موقع إسلام اون لاين تحت عنوان : تركيا.. الغرق في دوامة الصندوق ! – للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان : تركيا

موقع إسلام اون لاين تحت عنوان : تركيا.. الغرق في دوامة الصندوق ! – للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان : تركيا

موقع الجزيرة، تحت عنوان : صندوق النقد الدولي يمنح تركيا قرضا جديدا ، إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج.

موقع الجزيرة، قسم المعرفة ، تحت عنوان : العرب وسياسات الصندوق والبنك الدوليين القسرية ، للكاتب : عبد الحافظ الصاوي .

موقع الحوار المتمدن عدد ١١٢١ / ٢٦/٢/٢٠٠٥م ، تحت عنوان :وصفة صندوق النقد الدولي في برامج التصحيحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في البلدان العربي ، للكاتب : مصطفى العبد الله الكفري.

موقع الهيئة العامة للاستثمار ، تحت عنوان مدير صندوق النقد الدولي يؤكد برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر تسير بمعدلات طيبة .

موقع اليوم الالكتروني ، تحت عنوان : تركيا تشن هجوما حادا علي صندوق النقد الدولي بسبب الكشف عن ديونها . (٣) موقع اليوم الالكتروني، تحت عنوان: تركيا تشن هجوما حادا علي صندوق النقد الدولي بسبب الكشف عن ديونها

موقع اليوم الالكتروني، تحت عنوان : تركيا تشن هجوما حادا علي صندوق النقد الدولي بسبب الكشف عن ديونها ، موقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا ... الغرق في دوامة الصندوق، للكاتب عبد الكريم حمودي

موقع جريدة الأيام، تحت عنوان : تركيا تقترب من توقيع اتفاق قرض من صندوق النقد الدولي قيمته ١٠ دولار ، وموقع إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا تختنق في نفق الصندوق،

للكاتب : عبد الكريم حمودي ، وتحت عنوان: تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج ، ، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، تحت عنوان : ملف الأهرام الاستراتيجي، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، للكاتب : د. إبراهيم البيومي غانم.

موقع زي نت، تحت عنوان: تركيا مرشحة لأن تكون الأرجنتين القادمة للكاتبين : إرنيك يلدان ومارك فيسبروت ، ترجمة : احمد زكي.

موقع قناة المنار ، تحت عنوان : تركيا وصندوق النقد يتفقان على قرض ، موقع وكالة الأنباء السعودية ، تحت عنوان : تركي وصندوق النقد الدولي ، وموقع وكالة الأنباء الكويتية ، تحت عنوان : صندوق النقد الدولي يوفد مسؤولين لتقييم احتياجات تركيا من المساعدات

موقع مجلة الأعمال مركز الشرق العربي تحت عنوان : تركيا روعة التجربة . الأرقام "الذهبية" في الاقتصاد والسياحة ، للكاتبين : كامل صقر ، ريما صانع ، وموقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، للكاتب : د. إبراهيم البيومى غائم وموقع الرياض ، تحت عنوان : أردوغان يقرر قطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي في نهاية موقع مجلة الأعمال مركز الشرق العربي تحت عنوان : تركيا روعة التجربة . الأرقام "الذهبية" في الاقتصاد والسياحة ، للكاتبين : كامل صقر ، ريما صانع ، وموقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، للكاتب :د إبراهيم البيومى غائم وموقع الرياض ، تحت عنوان : أردوغان يقرر قطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي في نهاية.

موقع مجلة عالم الاقتصاد ، تحت عنوان : ثورة اقتصادية في تركيا يقودها أردوغان وغول ، للكاتب : محمود عبد الحميد ، وموقع قناة العالم الإخباري، تحت عنوان: تركيا لن توقع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي اذا وضع شروطا جديدة

موقع محيط ، تحت عنوان ، الاقتصاد .. سلاح أردوغان للمعركة الانتخابية المرتقبة نقلا عن الوطن القطرية للكاتب : أحمد منصور.

موقع موسوعة مقاتل من الصحراء ، تحت عنوان: تركيا ، بيانات اقتصادية ، وموقع : إسلام أون لاين ، تحت عنوان : تركيا.. اقتصاد مرهون بيد الخارج ! نقلا عن قدس برس ، للكاتب عبد الكريم حمودي.

ندوة بعنوان :النقد الدولي يلمح لطلب تخفيض قيمة الجنيه المصري .

ندوة بعنوان : النقد الدولي يلمح لطلب تخفيض قيمة الجنيه المصري.

ندوة تحت عنوان : النقد الدولي يلمح لطلب تخفيض قيمة الجنيه المصري وموقع صحيفة الشعب الصينية، تحت عنوان صندوق النقد الدولي يشيد باللاجراءات التي تقوم بها مصر لخفض معدلات التضخم.

وجدي محمود حسين، ٢٠١٣، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص ٣٦.